وزارة التعليم العالي والبحــث العلمــي

جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس

niversité mohamed chérif messadia souk ahras

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

السنة الجامعية :2020/2021

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

محاسبة الادوات المالية و دورها في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة

دراسة ميدانية بجامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس–

الشعبة :

علوم التسيير

التخصص:

محاسبة وتدقيق

من إعداد الطلبة :

لبيض احمد

زغلامي اسكندر

لجنة المناقشة

الرئيس فواد عزالدين الرتبة العلمية استاذ محاضر – أ – الجامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

المشرف بن بوزيد سليمان الرتبة العلمية استاذ محاضر – أ – الجامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

الممتحن بن سليم محسن الرتبة العلمية استاذ محاضر – أ – الجامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

2021 رقم /.....

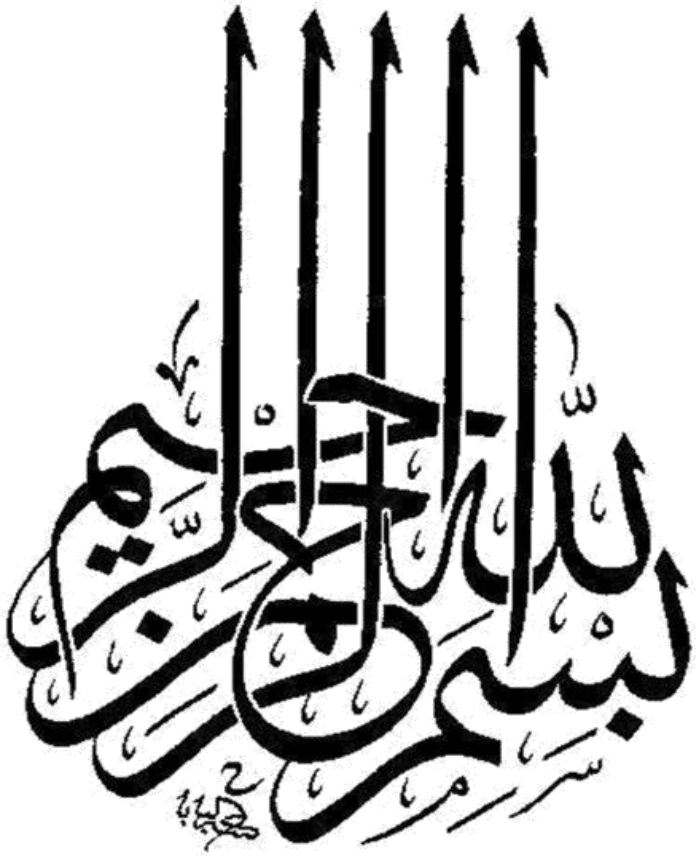

[وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم

تعملون].

سورة التوبة الآية:

شكر و إهداء

شكر و عرفان

نحمد و نشكر المولى جل شأنه، بديع السموات و الأرض على العزيمة

و الصبر الذي منحنا إياها لإتمام هذا العمل، مصدقا لقوله تعالى

وَ لئن شكرتُم لأزيدنكم

كما نتقدم بالشكر الجزيل و عميق الاحترام إلى الأستاذ سليمان بن بوزيد

الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث و على توجيهاته

الحكيمة و القيمة فكان لنا خير السند

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الذين ساعدونا و لو

بتوجيهاتهم، شاكرين كل من ساندنا و شجعنا على إتمام هذا العمل

المتواضع

الإهداء :

زغلامي إسكندر

باسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على اشرف الخلق الله محمد بن عبد الله وعلى

اله وصحبه ومن تبعه و أتقدم بهذا العمل المتواضع الى :

من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع الحنان وسر السعادة اليك أمي العزيزة

حفظك بني لي وأطال في عمرك

من باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق أبي الغالي

والعزيز حفظك الله ورعاك

الى ورود بيتنا إخوتي الأعزاء أطال الله في عمرهم والى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي

الإهداء :

احمد لبيض

باسم الله الرحمان الرحيم

إلى من لايمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لايمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

الى الاستاذ المشرف بن بوزيد سليمان

إلى إخوتي إلى الأصدقاء

وكل الاساتذة وزملائنا الطلبة

زملائي اساتذة و اسلاك التربية و اخص بالذكر اساتذة المدرسة الابتدائية للمقاطعة 8

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

أهدي هذا العمل

الملخص :

يعتبر موضوع الأدوات المالية ومحاسبتها من المواضيع الملحة حاليا في المجال المحاسبي والمالي، والتي تتطلب من الباحثين والمتخصصين الاهتمام بها أكثر لإيجاد الحلول المناسبة لآلية تصنيف وتقييم الأدوات المالية بطريقة تسمح للمؤسسة الاقتصادية ومنظمات الأعمال بصفة عامة أن تعطي الصورة العادلة لوضعيتها المالية ،من خلال معلومات محاسبية ذات جودة .

وتهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على أهمية الادوات المالية، ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة المعلومة المحاسبية، حيث تأثر بشكل ملموس في نوعية المعلومة المحاسبية المقدمة .

و بالتالي فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الاساتذة والمهنيين المحاسبيين لديهم دراية كافية بأهمية كل من محاسبة الادوات المالية ودورها في الرفع من جودة المعلولة المحاسبية داخل المؤسسة و الإجراءات المناسبة لتحقيق ذلك، رغم ذلك لم تتمكن المؤسسات الجزائرية من مجارات الدول الرائدة في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية :

الادوات المالية ، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، القوائم المالية، جودة المعلومة المحاسبية.

Résumé :

Le sujet des instruments financiers et de leur comptabilité est l'une des questions urgentes actuellement dans le domaine comptable et financier, ce qui oblige les chercheurs et les spécialistes à y prêter plus d'attention pour trouver des solutions appropriées au mécanisme de classification et d'évaluation des instruments financiers d'une manière qui permet à l'institution économique et aux organisations professionnelles en général de donner une image fidèle de leur .situation financière, à travers une information comptable pertinente

Cette étude s'intéresse à faire la lumière sur l'importance des outils financiers, et connaître l'étendue de leur contribution à l'atteinte des caractéristiques qualitatives de l'information comptable, puis à améliorer la qualité de l'information comptable, car elle était significativement affectée par la qualité de la comptabilité. .informations fournies

Ainsi, les résultats de l'étude sur le terrain ont indiqué que les professeurs et professionnels de la comptabilité ont une connaissance suffisante de l'importance de chacun des instruments financiers comptables et de leur rôle dans l'amélioration de la qualité de la prestation comptable au sein de l'institution et des procédures appropriées pour y parvenir, malgré cela, les institutions algériennes n'ont pas été .en mesure de suivre le rythme des pays leaders dans ce domaine

قائمة المحتويات	
البسملة	
شكر و عرفان	
الاهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	أ
قائمة الجداول	ج
قائمة الاشكال	د
مقدمة عامة	01
الفصل الاول : الاطار النظري للأدوات المالية و جودة المعلومة المحاسبية	
المبحث الأول : الأدوات المالية و محاسبة الأدوات المالية	07
المطلب الأول : ماهية الأداة المالية	07
المطلب الثاني : أنواع الأدوات المالية	09
المطلب الثالث : محاسبة الأدوات المالية	14
المبحث الثاني : القوائم المالية وجودة المعلومة المحاسبية	21
المطلب الأول : ماهية القوائم المالية	21
المطلب الثاني : أنواع القوائم المالية حسب SCF	27
المطلب الثالث :جودة المعلومة المحاسبية	42
المبحث الثالث : المعايير الدولية المتحدثة عن الأدوات المالية و الإفصاح عن الأدوات المالية و جودة المعلومة المحاسبية	47
المطلب الاول : المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 32) و (IAS) 39	47
المطلب الثاني : الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS13 , IFRS9 , IFRS7	50
الفصل الثاني : دراسة ميدانية من وجهة نظر عينة من الاكاديميين و الممارسين لمهنة المحاسبة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث الميداني	57
المطلب الأول: المجتمع والعينة المدروسة	57
المطلب الثاني: أداة البحث الميداني	58
المطلب الثالث: اختبار الثبات والصدق لأداة البحث الميداني	59

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية تحليل الاتجاه العام لإجابات العينة	60
المطلب الأول :الدراسة الوصفية للخصائص الديمغرافية للعينة	60
المطلب الثاني: الاتجاه العام للإجابات (المتوسط الحسابي والانحراف لإجابات العينة)	64
المطلب الثالث: حساب معامل الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة	66
المبحث الثالث: الاختبارات الإحصائية لنتائج البحث الميداني	68
المطلب الأول: اختبار طبيعية البيانات الميدانية للاستبيان	68
المطلب الثاني: اختبار الفرق بين متوسطين (t.test)	69
المطلب الثالث: اختبار الفرق المتوسطات (ANOVA ONE WAY)	70

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف الأصول المالية من خلال الميزانية	16
02	تصنيف الالتزامات المالية	18
03	خصائص القوائم المالية	22
04	تقسيم المستخدمون حسب المصلحة	23
05	تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة	25
06	قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ميزانية الأصول	30
07	قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ميزانية الخصوم	32
08	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	34
09	جدول حسابات النتائج الوظيفية	36
10	قائمة التدفقات وفق الطريقة المباشرة	38
11	جدول تغير الأموال الخاصة	41
12	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب كل من مجلس معايير المحاسبة الدولي iasb و مجلس معايير المحاسبة الامريكي FASB	44
13	اختبار الثبات لأداة البحث الميداني (معامل ألفا كرومباخ)	59
14	اختبار الصدق لأداة البحث الميداني (جذر معامل ألفا كرومباخ)	60
15	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية صفة المبحوث	60
16	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المستوى الدراسي	61
17	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية	63
18	الاتجاه العام لإجابات العينة حول المحور (R1)	64
19	الاتجاه العام لإجابات العينة حول المحور (R2)	65
20	معامل الارتباط بالنسبة ل R2 , R1	67
21	نتائج اختبار الطبيعية للبيانات الميدانية للاستبيان	68
22	نتائج اختبار فرق المتوسطين (t. Student)	69
23	نتائج اختبار (ANOVA ONE WAY) لتأثير خاصية المستوى الدراسي	71
24	نتائج اختبار (ANOVA ONE WAY) لتأثير خاصية الخبرة المهنية	72

قائمة الاشكال		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
01	شجرة تصنيف مجموعات الاستثمار في الأدوات المالية	**13**
02	تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية صفة المبحوث	**61**
03	تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية المستوى الدراسي	**62**
04	تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية	**63**
05	شكل يوضح العلاقة بين R2 , R1	**66**

مقدمة عامة

مقدمة :

توجه العالم نحو توحيد الأنظمة المحاسبية وظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول خاصة في مجال التجارة أدى إلى ظهور الأسواق المالية أين يتم التعامل بالأوراق المالية، ومع وجود شركات ذات عجز مالي وأخرى ذات فائض مالي ظهرت ضرورة التعامل بالأدوات المالية بمختلف أنواعها (سندات، أسهم ومشتقات)، وقد أدى التعامل بهذه الأدوات إلى تصنيفها وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية سواء للمصدر أو للمشتري، فهناك أوراق استدانة وأوراق تثبت حق الملكية.

وقد شكل المحيط الذي يتداول فيه الأدوات المالية ضغوطات على مهنة المحاسبة وأثر على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه انتقادات شديدة، ونتيجة لذلك بدأ التوجه نحو تطبيق القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع وفقا للظروف السائدة، بما يحقق صدق و موثوقية البيانات المالية المفصح عنها.

ونتيجة لتزايد استخدام معلومات المحاسبية في مختلف المجالات الاقتصادية فقد حظيت جودة المعلومة المحاسبية بالكثير بالاهتمام من خلال أهميتها البالغة في اتخاذ القرارات، وعلى سبيل المثال دراسة مجلس معايير المحاسبة الأمريكية سنة 1980 الذي أصدر فيها القائمة رقم 02 بعنوان "معايير جودة المعلومات المحاسبية"، والتي قام المجلس بإصدارها بهدف تحقيق التأصيل المفاهيمي للمحاسبة وتطوراتها بمجموعة من القواعد والمعايير الاعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية وفعالية التقارير المالية المنشورة لمختلف الأطراف المستفيدة منها .

أولا: الاشكالية والتساؤلات الفرعية

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية كتساؤل رئيسي للدراسة كما يلي:

كيف تساهم محاسبة الأدوات المالية في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية نوجزها في الآتي:

- ما المقصود بالأدوات المالية؟ وكيف يتم معالجتها محاسبيا؟
- ما هو مفهوم القوائم المالية؟ وكيف يتم اعدادها حتى تقدم معلومة محاسبية ذات جودة؟
- ما هي أهم المعايير المحاسبية التي عالجت كل من الأدوات المالية وكذا جودة المعلومة المحاسبية؟
- من وجهة نظر الأكاديميين و الممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق كيف يتم الرفع من جودة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق المعيار IAS32 والمعيار IAS07؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من خلال الاشكالية يمكن اقتراح فرضية رئيسية تتمثل في :

تساهم محاسبة الادوات المالية بشكل كبير في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة في ضل النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية.

وتندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية نوجزها في الآتي:

- الادوات المالية هي أصول غير مادية تعكس أداة ملكية كالأسهم أو أداة مديونية كالسندات، ويتم تسجيل العمليات المتعلقة بها محاسبيا من خلال أسس وقواعد يحددها كل من SCF و المعايير IAS .
- اعداد القوائم المالية وفق الأسس و القواعد يحددها كل من SCF و المعايير IAS يساهم في تقديم معلومات ذات جودة لمستخدمي القوائم المالية تتميز بالموثوقية و الشفافية و القابلية للمقارنة و تعبر عن الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة .
- من بين المعايير التي عالجت كل من الادوات المالية و كذالك جودة المعلومة المحاسبية المعيار IAS7 IAS32و المعيار .
- الاكاديميين و ممتهني المحاسبة لديهم دراية كافية بأهمية محاسبة الادوات المالية ودورها في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة ، لكن تأخر المؤسسات الجزائرية في هذا المجال ولم تستطع مواكبة التطورات العالمية راجع لضعف الجهاز المحاسبي و القانوني.

ثالثا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في انه يستحق الدراسة بحكم توجه معظم اقتصاديات العالم نحو تداول الأوراق المالية و دخول الأسواق المالية كذلك التحديات التي تواجه الجزائر لدخول عالم الأوراق المالية حتى تلق بركب الدول الرائدة في هذا المجال، حيث أصبحت ضرورة قصوى لدخول سوق المال ودخول المؤسسات الكبرى للأسواق العالمية، دون ان ننسى دورها على جودة المعومة المالية الذي يترتب عليها مسك جيد للقوائم تعبر فعلا على الوضعية المالية للمؤسسة وبتالي تقدم قوائم ذات جودة .

رابعا: أهداف الدراسة

سنحاول من خلال دراستنا هذه تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- إبراز بعض المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة (الأدوات المالية، جودة المعلومة المحاسبية) .
- محاولة إبراز العلاقة بين محاسبة الأدوات المالية و جودة المعلومة المحاسبية .
- جعل مفهوم واضح محاسبة الأدوات المالية و جودة المعلومة المحاسبية.
- الإلمام بالمعايير الدولية المتناولة لموضوع الأدوات المالية جودة المعلومة المحاسبية .

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من خلال الدراسة التي تطرقنا إليها الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع هي أسباب موضوعية وأخرى ذاتية :

•**الأسباب الذاتية** :هناك عدة أسباب ذاتية دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- ارتباط هذا الموضوع بتخصص محاسبة وتدقيق .
- الميول والرغبة الذاتية في البحث في مجال المحاسبة.

•**الأسباب الموضوعية:**

_ نظرا لأهمية الأدوات المالية وضرورة التعامل بها اثر التطورات الاقتصادية الحديثة وظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول, وكذا الحاجة المستمرة للمعلومة المحاسبية داخل المؤسسات الجزائرية .

- محاولة المساهمة سد الثغرات التي يعرفها البحث العلمي في مجال محاسبة الأدوات المالية

سادسا: الدراسات السابقة :

لقد حصرنا الدراسات السابقة في أطروحات الدكتوراه لها علاقة بموضوع البحث سواء بشكل جزئي أو كلي كالتالي :

أ : بولعراس صلاح الدين (2016/2015)

التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية و أثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية _ جامعة سطيف 1 .

تطرقت هذه الدراسة الى مدى مساهمة التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي عند تناول للإطار النظري للدراسة وتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بدراسة التطور التاريخي للمحاسبة و المسار التاريخي للتوحيد المحاسبي العالمي . كما تهدف هذه الدراسة الى ما يلي :

المقارنة بين القوائم المالية في المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية من حيث عرضها وطريقة تقييم بنودها .

دراسة مفاهيم جودة المعلومة المحاسبية، وأهم الابعاد المحققة لهذه الجودة كذلك استعراض الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية .

تقييم مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية.

ومن أهم استنتاجات الدراسة مايلي:

- تسليط الضوء على أهمية التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية .
- معرفة مدى مساهمة هذه التغيرات في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ، ومن ثم تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

- تأثير فلسفة معايير المحاسبية الدولية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بشكل ملموس في نوعية المعلومة المحاسبية المقدمة .

ب : بونعجة سحنون : (2011/2010)

أهمية تطبيق محاسبة الادوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية _ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر . تطرقت هذه الدراسة الى مدى التزام النظام المحاسبي المالي في الجزائر بالقواعد التي تحكم محاسبة الادوات المالية من خلال المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) و تم فيها الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الجانب المتعلق بتطور معايير المحاسبة الدولية ، والمنهج المقارن لإجراء مختلف المقاربات في الطرق المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد اهم المفاهيم و القواعد المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الادوات المالية من خلال معايير المحاسبة الدولية و دراسة اهمية تكييف النظام المحاسبي بمستجدات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة الادوات المالية. كما يمكن حصر أهم استنتاجات الدراسة فيما يلي :

أن هناك اهتمام بالغ بالأدوات المالية من الناحية المحاسبية على المستوى الدولي تتمثل في اهتمام اللجنة و من ثمة مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال اصدار ثلاثة معايير تكفلت بطرح طرق العرض والمحاسبة و الافصاح الخاصة بالأدوات المالية.

_ يمكن التعقيب عن الدراستين السابقتين :

ان الخوض في مجال الادوات المالية و المعلومة المحاسبية لا يمكن حصره في نوع معين من الدراسة ، بل يعتبر مجالا خصبا متجددا كلما مر عليه الزمن ، وهذا لا يمنع ان الدراستين قد قدما مفاهيم جديدة و اقتراحات حديثة حول القوائم المالية و جودة المعلومة المحاسبية يمكن استخدامها في دراسات مستقبلية .

سابعا: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا في إعدادنا للبحث على المنهج الوصفي عند تناول للإطار النظري (الادوات المالية ،جودة المعلومة المحاسبية) لغرض جمع البيانات و الحقائق و المفاهيم لتفسيرها وتحليلها . اما الدراسة التطبيقية تضمنت إجراء دراسة استقصائية على مجموعة من الخبراء والمختصين في المحاسبة (اكاديميين و مهنيين) ، حيث قمنا ببناء نموذج مقرح لتقييم محاسبة الادوات المالية في ظل جودة المعلومة المحاسبية، كما تم بالاستعانة ببعض الأدوات مثل:الاستبيان و ذلك من خلال إعداد استمارة على عينة من مجتمع الدراسة بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع البحث مع مراعاة في صياغتها القدرة على تشخيص و قياس المتغيرات الرئيسية و الفرعية للدراسة

ثامنا: تقسيمات الدراسة

قصد الإلمام الجوانب الأساسية لموضوع الدراسة، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: الاطار النظري للأدوات المالية وجودة المعلومة المحاسبية

حيث تم التعرض فيه إلى عرض كل المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة وتم تقسيمه كما يلي :

المبحث الأول : الأدوات المالية و محاسبة الأدوات المالية .

المبحث الثاني : القوائم المالية وجودة المعلومة المحاسبية :

المبحث الثالث : المعايير الدولية المتحدثة عن الأدوات المالية و الإفصاح عن الأدوات المالية و جودة المعلومة المحاسبية

الفصل الثاني : دراسة ميدانية من وجهة نظر عينة من الاكاديميين و الممارسين لمهنة المحاسبة

هو عبارة عن استبيان موجه للأساتذة على مستوى جامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية و الممارسين لمهنة المحاسبة .

تم تقسيمه كمايلي :

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث الميداني

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية تحليل الاتجاه العام لإجابات العينة

المبحث الثالث: الاختبارات الإحصائية لنتائج البحث الميداني

الفصل الأول :

الاطار النظري للأدوات المالية و جودة المعلومة المحاسبية

تمهيد :

توجه العالم نحو توحيد الأنظمة المحاسبية وظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول خاصة في مجال التجارة أدى إلى ظهور الأسواق المالية أين يتم التعامل بالأوراق المالية، ومع وجود شركات ذات عجز مالي وأخرى ذات فائض مالي ظهرت ضرورة التعامل بالأدوات المالية بمختلف أنواعها (سندات، أسهم ومشتقات) وقد أدى التعامل بهذه الأدوات إلى تصنيفها وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية سواء للمصدر أو للمشتري، فهناك أوراق استدانة وأوراق تثبت حق الملكية .وقد شكل المحيط الذي يتداول فيه الأدوات المالية ضغوطات على مهنة المحاسبة وأثر على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه انتقادات شديدة، ونتيجة لذلك بدأ التوجه نحو تطبيق القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع وفقا للظروف السائدة، بما يحقق صدق وموثوقية البيانات المالية المفصح عنها .

كما تعتبر الأدوات المالية من العناصر الرئيسية في قائمة الميزانية للعديد من المنشآت، حيث تمثل الأدوات المالية كل من الأصول المالية والخصوم المالية وأدوات حقوق الملكية والتي أصبح هناك إقبال متزايد من منشآت الأعمال المختلفة على الاستثمار فيها في شكل: أسهم ، سندات ومشتقات مالية، وبالتالي أصبح هناك تأثير متزايد لتلك الاستثمارات على إلى التأثير المباشر على المعالجة المحاسبية لها نتائج الأعمال والمركز المالي لها ، ولقد أدى هذا التنوع في المنتجات وتعقيدا .

المبحث الأول: الأدوات المالية و محاسبة الأدوات المالية

المطلب الأول : ماهية الأداة المالية :

تعتبر الأدوات المالية من أهم وسائل المتعامل بها في الأسواق المالية، وفيما يلي طرح لأهم المصطلحات المتعلقة بها، وطرق عرضها، قياسها والإفصاح عنها.

أولا : مفهوم الأدوات المالية

تعرف الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية كما يلي :

- الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما أو التزام مالي، أو حق ملكية لمنشأة أخرى .
- الأداة المالية عقد يمنح ارتفاعا لأصل مالي لمنشأة معينة أو أداة حق ملكية أو التزام مالي لمنشأة أخرى .

وفقا للتعريفين السابقين فالأداة المالية هي أصل مالي يكون في شكل نقدي أو أداة حق ملكية أو حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى. أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة، كالاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى.الذمم المدينة، القروض والسلف الممنوحة للغير، الاستثمارات المالية في السندات، الأصول المالية المشتقة وغيرها[1].

وقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 32) أن الأدوات المالية تشمل عل ى الأدوات المالية الأولية (التقليدية) مثل المدينون والدائنون وأدوات حق الملكية، كما تشمل أيضا الأدوات المالية المشتقة عنها مثل حقوق الخيار المالية والعقود الآجلة وعقود المبادلة، حيث تنشئ هذه الأدوات المالية المشتقة حقوقا وتعهدات تكون آثارها تحويل لواحد أو أكثر من المخاطر المالية المتأصلة في الأدوات المالية الأولية بين الأطراف المعنية بها[2].

تعد الأدوات المالية التقليدية المتمثلة في الأسهم والسندات التي تصدر ها منشآت الأعمال السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال، وتمثل الورقة المالية صكا يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من العائد أو جزء من الأصول أو الحقين معا، فحملة الأسهم العادية والممتازة مثلا لهم الحق في جزء من العائد الذي يتولد من عمليات الوحدة

[1] بوسبعين تسعديت، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم، التجارية، المالية والمحاسبية بعنوان، **محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2016/2015 ص 2.

[2] لحسن دردوري، **دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية و انعكاساتها على النظام المصرفي**، الملتقى الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوك التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (2009) ص 4

الاقتصادية ، كما أن لهم نصيب في أصولها وان كان ليس لهم حق المطالبة به طالما أن الوحدة الاقتصادية ما تزال مستمرة، كذلك فإن لحملة السندات نصيب في الأرباح يتمثل في الفوائد المستحقة ونصيب في الأصول، يتمثل في الأصول المرهونة مقابل السندات المصدرة، أو في الأصول بصفة عامة وذلك في حال الإفلاس أو التصفية[1].

المطلب الثاني : أنواع الأدوات المالية :

أولا : الأدوات المالية ذات حق الملكية :

الأسهم :

تعتبر الأسهم عبارة عن حصص متساوية في ملكية مؤسسة أو شركة مساهمة مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعا وشراء في الأسواق المالية، ويمثل مجموع الأسهم نصيب مالكها في رأس مال الوحدة الاقتصادية بناء على قيمة السهم ا لاسمية عند التأسيس وتمثل وسيلة من وسائل تمويل الوحدة الاقتصادية وتكوين رأس المال و تنقسم من حيث الحقوق التي تقررها للشريك إلى :

أ–الأسهم العادية :

تعتبر الأسهم العادية هي النوع الأكثر والأوسع استخداما من قبل الشركات في حصولها على الموارد التمويلية، وخاصة لتكوين رأس المال عند تأسيس الشركات.

ويمثل السهم العادي مستند ملكية له عدة قيم لكل منها مدلولها الخاص منها القيمة الاسمية والقيمة الدفترية والقيمة السوقية والقيمة التصفوية، فالقيمة السوقية تتمثل في القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، وهذه القيمة قد تكون اكبر أو اقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية، فإذا كان أداء الوحدة الاقتصادية جيدا وتحقق أرباح فمن المتوقع أن السعر السوقي للسهم سيكون أعلى من القيمة الدفترية أو الاسمية، أما إذا كان أداء الوحدة الاقتصادية ضعيف فمن المتوقع أن ينخفض سعر سهمها في السوق وربما يصل إلى اقل من القيمة الدفترية أو الاسمية[2].

[1] خالد عبد الرحمن جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم**، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 29

[2] نفس المرجع، ص 31 .

أنواع الأسهم العادية:

تنقسم الأسهم العادية إلى الأنواع التالية :

- **أسهم اسمية** : وهي أسهم يثبت عليها اسم مالك السهم وتسجل الأسهم لدى الوحدة الاقتصادية باسم صاحب الشأن.
- **أسهم إذنية أو لأمر**:ويذكر اسم صاحب السهم في الشهادة مع إظهار الإذن أو الأمر.
- **أسهم لحاملها**: لا تحمل شهادة الاسم اسم صاحب الأسهم وإنما يصبح مالكا للأسهم حامل الشهادة[1].

ب– الأسهم الممتازة

الأصل أو القاعدة العامة، أن أسهم الشركة تتساوى في الحقوق والواجبات ولهذا فقد ثار الخلاف في الفقه طويلا حول إمكانية إصدار أسهم تمتاز بحقوق غير معترف بها لبقية الأسهم، وكان الرأي الغالب في البداية أن اعتبر إصدار مثل هذه الأسهم خرقا صريحا لمبدأ المساواة بين المساهمين، والذي يعد أحد المبادئ الأساسية في شركة المساهمة التي يقتضي فيها عدم التمييز فيها بين مساهم وآخر في الحقوق والواجبات .

غير أن الاعتبارات العملية، قد دفعت بغالبية المشرعين إلى تخطي هذه العقبة وإصدار أسهم ممتازة، باعتبار أن مبدأ المساواة بين المساهمين ليس من النظام العام في الشركة، ومن ثم فا بإمكان الشركة الخروج عليها بنص في نظامها، غير أن من المتفق عليه أن حق الشركة في النص على إمكان إصدار هذه الأسهم ينبغي ألا يؤدي إلى التمييز بين المساهمين بشكل يتعارض وطبيعة شركة المساهمة، كما هو بالنسبة لمبدأ المسؤولية المحدودة للمساهمين، إذ لا يمكن للشركة مثلا إصدار مجموعة من الأسهم تفرض على أصحابها مسؤولية غير محدودة عن ديون الشركة[2].

يعطي حاملها الحق في التمتع بميزات إضافية عن حقوق حملة الأسهم العادية و من هذه الميزات:

- يحصل حامل الأسهم الممتازة على نسبة معينة من الأرباح قبل أن يحصل حملة الأسهم العادية على شيء.

[1] نفس المرجع، ص 33.

[2] بن يعيش وداد، **تداول الأسهم و التصرف فيها في شركات الأموال**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزى وزو،2017، ص 43.

- الأسهم الممتازة تكون مجمعة للأرباح بمعنى عندما تتحقق أرباح في سنة معينة تكفي لدفع النسبة المقررة لحملة الأسهم الممتازة فان ما لم يدفع لهم من أرباح ينقل إلى الأعوام التالية و يدفع لهم نصيبهم من الأرباح السابقة قبل أن يدفع لحملة الأسهم العادية شيء .

- يعطى لحملة الأسهم الممتازة الأولوية لاسترداد القيمة الاسمية للسهم في حالة إفلاس الشركة وتصفيتها [1].

ثانيا :أدوات الدين :

السندات

1- مفهوم السندات التجارية :

لم يعرف المشرع الجزائري السندات التجارية، و إنما اكتفى بإطلاق اسم السند على كل من السفتجة و السند لأمر و الشيك، وكذا سند المخزن والنقل وعقد تحويل الفاتورة، التي جاءت بوجب المرسوم التشريعي 08/93، وحدد البيانات التي يجب أن تحتوي عليها هذه السندات، إذ لا تنشأ صحيحة إلا إذا استوفت جميع هذه البيانات.

عرفت الدكتورة صبيحة القليوبي السندات التجارية بأنها :

" محرر قابل للتداول بالطرق التجارية؛ وتمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود يستحق الوفاء بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين، ويستقر العرف على اعتباره أداة للوفاء، تقوم مقام النقود " [2].

2- أنواع السندات :

أ- السفتجة :

تعتبر السفتجة عملا تجاريا مهما كان الأشخاص [3].

أحكامها :

تشتمل السفتجة على البيانات التالية :

- تسمية " السفتجة " في متن السند نفسه و باللغة المستعملة في تحريره .

[1] السعيد مُحَّد شعيب، صلاح مُحَّد كامل، **المحاسبة في شركات المساهمة**، التعليم المفتوح، كلية التجارة، جامعة، بنها، القاهرة، مصر، 2012-2013، ص 14.

[2] مقالتي منى، الأوراق التجارية، مطبوعة مقدمة لطلبة الليسانس والماستر والدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، 2016-2017، ص 4.

[3] المادة 389 من القانون التجاري

- أمر غير معلق على قيد أو شروط بدفع مبلغ معين.
- اسم من يجب عليه الدفع " المسحوب عليه ".
- تاريخ الاستحقاق.
- المكان الذي يجب فيه الدفع.
- اسم من يجب الدفع له أو لأمره.
- بيان تاريخ إنشاء السفتجة و مكانه.
- توقيع من اصدر السفتجة " الساحب "[1].

ب- السند لأمر:

هو محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية مذكورة في القانون يتضمن تعهد من طرف محرره، بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع عليه أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين لأمر شخص آخر وهو المستفيد، ويختلف السند لأمر عن السفتجة من حيث الشكل إذ السفتجة تفترض وجود ثلاث أشخاص عند تحريرها بينما السند لأمر لا يتضمن عند إنشائه إلا شخصين فقط المحرر والمستفيد ويستند هو الآخر إلى علاقة سابقة بين هذين الشخصين يصبح فيها المحرر مدينا للمستفيد فينشأ لأمره سندا يتعهد فيه بدفع قيمة الدين في تاريخ معين.

ج- الشيك :

هوا محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية ذكرها القانون و يتضمن أمرا صادرا من شخص هوا الساحب إلى شخص آخر هوا المسحوب عليه الذي غالبا ما يكون البنك، بأن يدفع لشخص ثالث هوا المستفيد أو لحامله إذا كان الشيك للحامل مبلغا معينا بمجرد الاطلاع عليه.

و يختلف الشيك عن السفتجة في كونه دائما مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع لأنه أداة وفاء فحسب و لا يقوم بوظيفة الائتمان كما لا يعد عملا تجاريا إلا إذا حرر بمناسبة عمل تجاري او وفاء لدين من طبيعة تجارية سواء قام بتحريره تاجر أو غير تاجر[2].

[1] المادة 390، من القانون التجاري الجزائري، ص92.

[2] نادية فضيل، الأوراق التجارية في القانون التجاري،2006 مكتبتي العربية، دار هومة، الجزائر، الطبعة 11، ص 8.

الأسواق المالية :

أولا :تعريف السوق المالية:

تحتل الأسواق المالية مكانة هامة في النظم الاقتصادية المعاصرة نظرا لما تقوم به من دور هام في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولأجل ذلك فقد وردت تعريفات كثيرة بينت مفهومّ وحقيقة الأسواق المالية، ومن هذه التعريفات نجد :

يرى مُحَّد مطرّ أن الاسواق المالية هي: "الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتريها، بغض النظر عن الوسيلة التي تحقق هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه، بشرط توفر قنوات اتصال فعالةّ بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأسعار السائدة في أي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه.

يرى Maduraأن السوق المالية هي: "المكان الذي يسمح بتداول الأصول المالية كأسهم والسندات، وتقوم المؤسسات المالية فيه بدور الوسيط المالي عن طريق تسهيل عملية تدفق الأموال من الأفراد والمؤسسات أو الحكومة ذات الفائض النقدي، إلى الجهات ذات العجز النقدي"[1].

[1] شافية كتاف، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية**، دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014/2013، ص7

ثانيا : تصنيف الاستثمار في الأدوات المالية :

الشكل 01: شجرة تصنيف مجموعات الاستثمار في الأدوات المالية

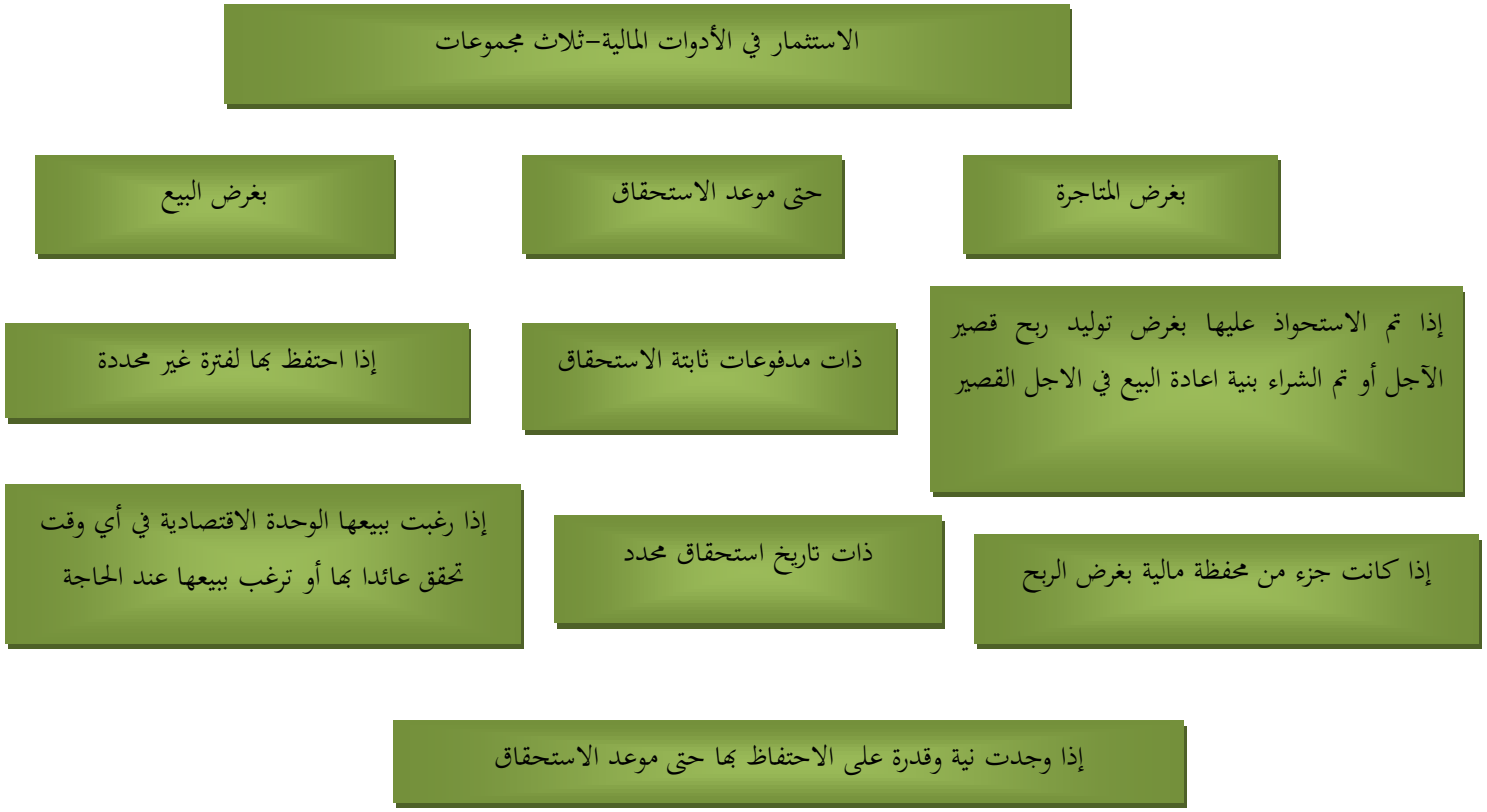

المصدر : خالد عبد الرحمان جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، ص 45.

المطلب الثالث : محاسبة الأدوات المالية

أولا : المعالجة لموضوع الأدوات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية(IFRS /IAS)

تعتبر الهيئات الدولية بمثابة المركز الذي يجمع العديد من الهيئات المحاسبية الوطنية للدول الأعضاء فيها، حتى إنه في السنوات الأولى لتأسيس هذه الهيئات الدولية كانت تأخذ بالمعايير المحاسبية المطبقة في بعض الدول المتقدمة والعريقة في العمل المحاسبي دون تغيير، لكن مع الزمن أصبحت هذه الهيئات تمثل مصدرا لصياغة وإعداد المعايير المحاسبية الدولية، وحسب احتياجات أعضائها واهتماما المالية (الأسواق المالية) والمحاسبية دون أن تكون لهذه الهيئات سلطة إلزام الدول بتطبيق المعايير الصادرة عنها .

لقد تعاملت الهيئات الدولية المصدرة لمعايير المحاسبية الدولية طويلا مع موضوع الأدوات المالية، مثل الأسهم والسندات للشركات عن طريق المعيار IAS25، إلا أنه في بداية عام 1989 قامتIASC، بمحاولة وضع قاعدة شاملة تغطي موضوعات الاعتراف أي اعتبارها أداة مالية من طرف الكيان الاقتصادي أولا، ومن ثم القياس أي بعد الاعتراف بها، ما هي طريقة تقييمها وكذا العرض أي كيف تظهر في الميزانية وأخيرا الإفصاح عنها في الملاحق، وقد تم مناقشة مسودتي ف E40في 1991 وE 48 في 1994 وتم إصدار بذلك المعيار 32 سنة 1995 والذي حدد متطلبات العرض والإفصاح، أما الاعتراف والقياس فقد قم إخضاعها لمزيد من المداولات عن طريق إصدار المسودة E62 في منتصف 1998 وتم إصدار المعيار 39 في نهاية نفس السنة والتطبيق كان مع بداية (2007/1/1) وعليه، فقد تم التطرق إلى الأدوات المالية محاسبيا بالغرض والتفصيل من خلال كل من المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 العرض، المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 التسجيل المحاسبي والتقييم، المعيار المحاسبي للإبلاغ المالي IFRS 7 الإفصاح والذي دخل حيز التطبيق الفعلي في 2007، ومؤخرا المعيار المحاسبي للتقارير المالية IFRS9 الذي صدر في 09/2010حيث تهدف IASB إلى تعويضه بالمعيار 39 تدريجيا خلال 3 سنوات، كما تم إصدار 1مؤخرا المعيار الدولي الإبلاغ المالي 13 IFRSقياسات القيمة العادلة في ماي2011 والذي جرى تطبيقه في الدول الأوربية في 2013/1/1[1].

[1] بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 18

ثانيا : تصنيف الأصول المالية و الالتزامات وفق SCF:

الجدول رقم 01: تصنيف الأصول المالية من خلال الميزانية :

تصنيفات الأصول المالية	البنود التي تمثل أصول مالية	مفهوم وسبب التصنيف
لتوظيفات الاستثمارات المحازة حتى تاريخ استحقاقه	- السندات المثبتة الأخرى - القروض التي أصدرا المؤسسة للغير	يمكن للمؤسسة الاحتفاظ ا حتى حلول أجل الاستحقاق أو تنوي الاحتفاظ ويجب أن تتميز البنود ضمن هذه الأصول ب: - لها تاريخ استحقاق محدد لديها تسديدات ثابتة . - أن تكون مسعرة في سوق نشطة
أصول مالية جاهزة للبيع	- سندات المساهمة - سندات مثبتة لنشاط المحفظة	بالنسبة لسندات المساهمة تصنف من خلال هذه الفئة إذا لم تكن محلا لإدراج في القوائم المالية المدمجة Les états financier consolidées، أما بالنسبة للسندات المثبتة لنشاط المحفظة فتعتبر في مجملها متاحة للبيع.
قروض وديون تقدمها المؤسسة	لقروض والحسابات المدينة التي أصدرتها المؤسسة	لا تنوي المؤسسة بيعها ولا يسعها ذلك في الأجل القصير على لأن تكون تتميز بأنه لا يمكن تسعيرها من خلال سوق نشط أو لا يوجد هناك

		سوق أصلا.
أصول مالية يتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات	-التوظيفات المالية (القيم المنقولة للتوظيف أدوات الخزينة (الأدوات المالية المشتقة)	يتم حيازته من أجل توظيف الفوائض المحققة في الخزينة لمدة قصيرة لا تتعدى اثني عشر شهرا .

المصدر : بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، بالإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010-2011، ص 138.

تصنيف الالتزامات المالية :

الجدول رقم 02 :تصنيف الالتزامات المالية :

تصنيف الخصوم المالية	البنود الظاهرة كالتزامات مالية	أسباب التصنيف
خصوم مالية تتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات	-ديون تجارية (كديون الموردين وأوراق الدفع....الخ) -أدوات الخزينة الدائنة (كالمشتقات المالية)	وهي التي يكون على عاتق المؤسسة تسديدها في مدة لا تتعدى 12 شهرا.
الخصوم المالية الأخرى	تتمثل في - سندات إلزامية - سندات قابلة للتحويل إلى أسهم - قروض من المؤسسات المالية	وهي ديون وقروض أو سندات يكون على عاتق المؤسسة الالتزام بسدادها في مدة تفوق دورة مالية واحدة(أكثر من 12 شهرا)

SOURCE:Manuel De Comptabilité Financiére Edition 2013, Direction Generale De Comptabilité , Conseil National De La Comptabilité ,Edition ENAG ,Alger2014 p234

ثالثا : المعالجة المحاسبية للأدوات المالية الأساسية وفق SCF :

1- خانة الأصول :

الأسهم والسندات هي أدوات مالية أساسية تقوم المؤسسات بتوظيف أموالها في هذا النوع من المنتجات المالية إما في شكل استثمار طويل المدى أو مضاربة قصيرة المدى، وتنشأ في المقابل خصوم مالية في المؤسسة التي أصدرت هذه الأدوات المالية، لذا سوف يتم تفصيل كل حالة على حدا.

صنف النظام المالي المحاسبي الأدوات المالية عندما تكون أصول إلى طويلة و أخرى قصيرة المدى، النظام المالي اعتمد على المعيار الدولي IAS 39 بحكم صدوره في فترة تتزامن مع سريان هذا المعيار والذي عوض مؤخرا بالمعيار IFRS9، أن المعيار السابق مهم جدا حيث يحتوي مع شروحاته وأساسياته وتقنيات تطبيقه حوالي 306 صفحة والصادر عن مجلس

معايير المحاسبة الدوليةIASB، بحيث يقترح المعيار الجديد مقاربة جديدة وتصنيف جديد للأدوات المالية، بالنسبة للنظام المالي المحاسبي من الضروري معرفة أهمية الأصول المالية المملوكة من طرف المؤسسة، تسجل في الحسابين :

1. **ح/26 :مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات** : والذي بدورة يصنف إلى الحسابات الفرعية التالية : ح/261 مساهمات وحقوق مرتبطة بمساهمات، ح/262 سندات مساهمة أخرى ح/265 سندات مساهمة مقومة بواسطة المعادلة التكافؤ، ح/266 ديون مرتبطة بالمساهمات في مجموعة ح/ 267 ديون مرتبطة بمساهمات، ح/268 ديون مرتبطة بالشركات بالمساهمة ح/269 دفعات مستحقة على سندات المساهمة غير المحررة الواجب القيام بها.

2. **ح/27 :تثبيتات مالية أخرى: والذي بدوره يصنف إلى :**

271السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة الخاصة بنشاط المحفظة 272سندات ممثلة لحق الدين – 273 سندات مثبتة خاصة بنشاط المحفظة – 274 القروض والحسابات الدائنة الخاصة بعقد إيجار التمويل،275 ودائع وكافلات مدفوعة – 276حسابات دائنة أخرى، 279 – تسديدات مستحقة على السندات المثبتة غير محررة[1].

2– حانة الخصوم :

تقيم القروض والخصوم المالية الأخرى مبدئيا بالتكلفة والتي تساوي القيمة العادلة للمقابل الصافي المتحصل عليه بعد طرح مصاريف الإصدار ودون مراعاة العلاوات المحتملة للإصدار أو التسديد، حسب النظام المالي المحاسبي(SCF 126-1) أدرج عدة أنواع من القروض يمكن ذكرها على التوالي (السندات التساهمية، الافتراضات السندية القابلة للتحويل، الافتراضات السندية الأخرى، الافتراضات لدى مؤسسات القرض، الودائع والكافلات والديون المترتبة على عقود إيجار بالتمويل) .

ويمكن استخلاص بعض الخصائص للخصوم المالية:

– تتمثل في التسديد المتروك إلى مبادرة المقترض(السندات التساهمية).

– السندات التي لن يتم تسديدها لأنها موجهة لأن تدمج في رأسمال(الافتراضات السندية القابلة للتسديد بأسهم) [2].

3– قيود التسوية :

[1] شوقي طارق، **محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلو م الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2018/2017 ص221.

[2] نفس المرجع، ص 226.

أ- التسجيل المحاسبي عند الحيازة :

506		ح/السندات قسائم الخزينة و الصندوق		
	530	ح/الصندوق		
	509	ح/مستحقات باقية من قيم التوظيف المنقولة		

ب- التسجيل عند نهاية الدورة :

503		ح/السندات المخولة حق الملكية		
	512	ح/ البنك		
		حيازة سندات التوظيف		
665		ح/فارق التقييم الأصول المالية		
	503	ح/السندات المخولة حق الملكية		
		إثبات نقص قيمة السندات		

ج- التسجيل عند التنازل :

465		ح/حقوق التنازل عن الأصول المالية		
667		ح/الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية		
	503	ح/السندات المخولة حق الملكية[1]		

[1] بناء على محاضرات الأستاذة بالعورة هجيرة، **مقياس محاسبة الشركات**، للسنة الثانية ماستر محاسبة و تدقيق جامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية، السنة الدراسية 2021/2020

المبحث الثاني : القوائم المالية وجودة المعلومة المحاسبية :

تمهيد :

تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية، التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعمقة بالمنشاة، لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة مالية سابقة شرط أن تكون ذات جودة من حيث الشمولية وكيفية الإفصاح والشفافية و هذا ما سنتطرق له خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات المستفيدين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن المالي الحقيقي لشركة وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفئ، لابد تتميز بمجموعة من الخصائص.

أولا : مفهوم القوائم المالية:

هناك العديد من التعاريف حول القوائم المالية، نذكر منها ما يلي :

تعرف القوائم المالية ب"تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية"[1].

وتعرف أيضا على أنها"عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة، وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة".

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر 2005، ص 35.

حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها[1].

ومنه نستخلص أن القوائم المالية هي " المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على المعلومات المالية والغير مالية، التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للإطراف ذات العلاقة، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية".

ثانيا خصائص القوائم المالية :

الجدول رقم 03: خصائص القوائم المالية

القابلية للفهم والاستيعاب[2]	الملائمة أو الدلالة[3]	المصداقية أو العدالة	القابلية للمقارنة
-لا تكون معقدة -يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين	-حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار. -تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه	-يجب أن تكون موثوقا فيه ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث. -أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل	قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشأة أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات في المركز المالي

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على المراجع المذكورة

[1] سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، **قواعد وإعداد وتصوير القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، إتحاد المصارف العربية، 2000، ص 20.

[2] Bernard raffournier، les normes comptables internationales، economica، paris، 1996، p 15.

[3] يحي محمود أبو طالب، **معايير التقارير الدزلية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولي**ة، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 101.

ثالثا : المستخدمين :

يستخدم بيانات ومعلومات القوائم المالية ومرفقاتها عدد كبير من المستفيدين داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، حيث يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، كما يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، حيث أن المستفيدين الخارجيين ليست لهم سوى القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومقدرتها على تحقيق الأرباح حاليا ومستقبلا، ودرجة نمو وتطور هذه الوحدة وتحسين نتائج أعمالها من سنة إلى أخرى، ويعتبر سوق الأوراق المالية والمستثمرين والمصارف والموردون والدائنون والموظفين والإدارة والعمال والمحاسبين الماليين و الاقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامن الاستثمار والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والباحثين من أهم المستخدمين أو المستفيدين من القوائم المالية، وكل مجموعة لها مصالحها الخاصة ولها وجهة نظرها الخاصة وتركز على بيانات معينة تعنيها أكثر من غيرها في هذه القوائم.

1- تقسيم المستخدمون حسب المصلحة :

لقد تم تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، حيث القسم الأول يحتوي على مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع أما القسم الثاني فإنه يظم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة وقد تم تلخيصهم في الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : تقسيم المستخدمون حسب المصلحة

المستخدمون	احتياجات المستخدمين
ذوي المصلحة المباشرة: قصيرة وطويلة الأجل	(1) القياس الشامل للأداء: أ- مقاييس مطلقة . ب- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير (2) تقييم أداء الإدارة: أ- الأرباح و الكفاءة في استخدام الموارد ب- المسؤولية القانونية
ذوي المصلحة غير مباشرة	(3) التوقعات المستقبلية :

	أ- الأرباح ب- التوزيعات والفوائد ج- الاستثمارات د- التوظيف (4) الحكم على المركز المالي : أ- تقييم السير المالي ب- تقييم درجة السيولة ج- تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد (5) تخصيص الموارد: (6) تقييم الديون وحقوق الملكية (7) تقييم الالتزام باللوائح والقوانين (8) تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي

المصدر : كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 16

2- تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة:

ولقد تم تلخيصهم في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة

المعلومة / المستعمل	نتائج المؤسسة	تقييم التسيير	آفاق المؤسسة	تقييم المخاطر	التوازن المالي	تقييم السيولة	مقارنة بين المؤسسات	احترام القوانين	مساهمة في تطوير المجتمع
المستثمرون	+	+	+	+	+	+	+	+	+
المقرضون	+	+	+	+	+	+			
مكاتب الاستشارة	+	+	+	+	+	+	+		
الزبائن			+	+	+	+			
الموردون				+	+	+			
مصالح الضرائب	+					+			
عامة الناس	+								
المجموع	**05**	**03**	**04**	**05**	**05**	**06**	**02**	**02**	**02**
الترتيب	**05**	**06**	**05**	**02**	**02**	**01**	**07**	**07**	**07**

3- مستخدمي القوائم المالية :

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية و التي يمكننا تقسيمها إلى:

1) **الأطراف الداخلية** : و هي تلك الأطراف النابعة من داخل المؤسسة و التي تتمثل في :

أ- الإدارة : تحتاج الإدارة بمختلف مستوياتها إلى القوائم و التقارير المالية، حيث تحقق هذه القوائم للإدارة :

-مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المرجوة

-التعرف على الوضع المالي و القدرة الكسبية للمؤسسة.

ب- الموظفون و العمال: تهتم هذه الفئة بالقوائم و التقارير المالية للاطمئنان على استقرارها الوظيفي و المرتبط باستمرارية المشروع .

2)الأطراف الخارجية: و هي كثيرة و متعددة و من أهمها :

أ-المساهمين: ينصب اهتمامهم على درجة المخاطرة المتعلقة باستثماراتهم و ربحيتها، فهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم على اتخاذ قرار شراء استثمار،الاحتفاظ به أو بيعه كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة قدرة المنشأة على توزيع قسائم الأرباح.

ب -**العاملين:** هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار و ربحية المنشأة من أجل معرفة قدرة المنشأة على دفع تعويضات ، مكافآت ، منافع التقاعد و توفير فرص العمل .

ج- المقرضين: و هم بحاجة إلى معلومات حول قدرة مقترضيهم على دفع قروضهم و الفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق .

د- الموردين و الدائنين الآخرين: و هم بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة ستدفع لهم عند الاستحقاق.

هـ- الزبائن: و هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو أن نشاطهم متعلق باستمرارية المؤسسة.

و- الجمهور: و هو بحاجة إلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المنشأة و تنوع نشاطها في الاقتصاد المحلي.

ي – الدولة و الهيئات العمومية: تهتم الدولة بتوزيع الموارد و بالتالي نشاطات المؤسسة ، كما أنها بحاجة إلى معلومات

لتنظيم نشاط هذه الأخيرة و تحديد السياسات الجبائية و إعداد إحصائيات وطنية كالدخل[1]

المطلب الثاني : أنواع القوائم المالية حسب SCF

أولا : تعريف الميزانية حسب النظام المحاسبي الماليSCF

عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08/156 الميزانية كالتالي : تحدد الميزانية بصفة مفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية (ن.م.م) فالميزانية هي جدول أو قائمة، تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية،أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.

تعريف قائمة المركز المالي: حسب المادة 33 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر والخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية المتداولة والعناصر غير الجارية. حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة إستحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة .[2]

ثانيا : عناصر الميزانية

وفق المخطط المحاسبي الوطني تظهر الميزانية مكونة من العناصر التالية :

1- الأصول : تعرف الأصول حسب النظام المحاسبي المالي : "تعتبر الأصول خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة لإحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منافعها الاقتصادية المستقبلية إلى المؤسسة[3].

تعرف الأصول حسب المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام (ن.م.م) كالتالي : " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية".

وتصنف الأصول إلى : لقد تطرق المرسوم 08/156 في المادة إلى تصنيف الأصول على النحو التالي :

---

[1] مرازقة صالح ، **الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير بعنوان** : الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011 ، ص 7 ، 8

[2] بلعجوز حسين، **التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية**، ملتقى وطني حول التشخيص المالي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، محمد الشريف مساعدية، 22-2012/05/23،ص ص01-03 .

[3] Bernard Raffournier – **les Normes comptables internationales"IAS/IFRS"** – 2e edition، economica، Paris، France 2005، p 19

أ- **الأصول الجارية** :يجب أن يصنف الأصل على أنه جاري في الحالات التالية :

عندما يكون من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك خلال دورة مالية واحدة؛ عندما يتم عندما يكون أصل نقدي أو معادلة نقدية وال يوجد قيود على استعماله .وتتمثل الأصول الجارية فيما يلي : المخزونات، الزبائن، مدينون آخرون، حسابات الخزينة الموجب وما يعادلها .

ب- **الأصول غير الجارية** :هي الأصول التي يفوق بقائها السنة المالية داخل المؤسسة وتستخدمها أغراضها الخاصة وتتمثل في :

القيم الثابتة المعنوية وتضم شهرة المحل والقيم الثابتة الأخرى، القيم الثابتة المادية التي تتضمن الأراضي،المباني،القيم الثابتة الأخرى، التثبيتات الجاري إنجازها، التثبيتات المالية تصم سندات المساهمة،مساهمات وحقوق مماثلة، القروض والأصول المالية غير الجارية[1].

2- الخصوم :

تعرف الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي : " أنها تتكون من الالتزامات الراهنة للمؤسسة والناتجة عن أحداث ماضية والتي يؤدي الوفاء بها إلى خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية في شكل أموال أو أصول أخرى وتقسم الخصوم بدورها إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية وضمن ما جاءت به المادة 22 من المرسوم 08/156 فإن الخصوم هي التزامات حالية ناتجة عن أحداث سابقة يقابل الوفاء بها نقص في الموارد في انتظار الحصول على منافع اقتصادية ومن الأمور المهمة التي يجب الإشارة إليها أن (ن.م.م) لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما.

وتصنف الخصوم إلى : وتنقسم هذه الخصوم بدورها إلى خصوم جارية وغير جارية[2] :

أ- **الخصوم الجارية** : هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة استغلال، أو خلا 12 شهر الموالية لتاريخ الإقفال.

يجب أن يصنف الخصم على أنه جاري في الحالات التالية :

- عندما يتوقع التسوية خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة.

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 10-11.

[2] الجريدة الرسمية العدد رقم 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156**، المادة 20، ص 13.

- عندما يستحق السداد أو التسوية خلال 12 شهر من تاريخ الميزانية وتتمثل في الموردون، الحسابات الملحقة، الضرائب.

ب- الخصوم الغير الجارية :وهي التي تفوق السنة المالية داخل المؤسسة وتتمثل في :القروض والديون المالية؛ الضرائب المؤجلة والمخصصة، الديون الغير المتداولة، المخصصات والمنتجات المقيدة سلفا.

ج- رؤوس الأموال الخاصة :وتتمثل في رأس المال المصدر، رأس المال الغير المطلوب،علاوات،الاحتياطات، فرق إعادة التقييم[1].

النتيجة السنوية : تحدد نتيجة الدورة بالفرق بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم للميزانية بحيث تنطلق المؤسسة في بداية الفترة لمجموعتين متساويتين في الطرفين وفي حالة ارتفاع قسم الأصول عن الخصوم في نهاية الفترة فهذا يدل على أن هناك أصول إضافية تحققت بنفس الموارد الأولية ولهذا، فالفرق أو الإضافة في الأصول يعبر عن الأرباح فيسجل في الخصوم موجبا لتحقيق التوازن الجديد بين الطرفين، أو يسجل في الأصول سالبا لإبقاء التوازن الأول على حاله، أما العكس إذا كان الفرق بين الأصول والخصوم نتج عن نقص في الأصول بالمقارنة مع التي كانت تحت تصرف المؤسسة في بداية الفترة، فهذا يعني أن المؤسسة بنفس الخصوم الابتدائية تمول أقل من الأصول الابتدائية إذن فهذا الفرق يعبر عن خسارة، فإما يسجل في الأصول موجبا لإبقاء التوازن السابق أو في الخصوم سالبا لتحقيق التوازن الجديد[2].

شكل الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي :

لم يلزم المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 المؤسسة باتخاذ شكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو على شكل جدول، وهناك أساليب عديدة لعرض بنود القوائم المالية نذكر منها:

- عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة، ثم يلي ذلك عرض الالتزامات وحقوق الملكية بعرض الالتزامات المتداولة ثم الغير متداولة ثم حقوق الملكية .

[1] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات 1 الجامعية،الجزائر،2010،ص ص 263-264.

[2] د.بن بوزيد سليمان، **التحليل المالي**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2017-2018، ص 21.

– عرض الأصول المتداولة ثم غير المتداولة، ثم الالتزامات وحقوق الملكية، بعرض الالتزامات غير المتداولة ثم الالتزامات المتداولة ثم حقوق الملكية، (وهذا ما اعتمده النظام المحاسبي المالي)

– عرض صافي الأصول (الأصول – التزامات) حيث تمثل القيمة المتبقية حقوق الملكية

– العرض وفقا لدخل التمويل طويل الأجل المستخدم في المملكة المتحدة وغيرها من الدول (الأصول الثابتة + الأصول المتداولة – الحسابات الدائنة قصيرة الأجل = الدين قصير الأجل + حقوق الملكية)

– العرض وفقا لمدخل رأس المال العامل : حيث يتم عرض الأصول المتداولة ويطرح منها الالتزامات المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل، ثم يتم إضافة الأصول غير المتداولة وطرح الالتزامات طويلة الأجل للوصول إلى صافي الأصول أو حقوق الملكية.

ويمكن أن نبين شكل الميزانية في النظام المحاسبي المالي من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 06: قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ميزانية الأصول

ميزانية الأصول

السنة المالية المقفلة في .....

الأصول المالي	ملاحظة	إجمالي N	رصيد إهتلاك/N	صافي/N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					

تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائمة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون آخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى استخدامات مماثلة المجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر : الجريدة الرسمية رقم 19، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قرار مؤرخ 26 جويلية 2008، يحدد قواعد تقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 28.

الجدول رقم 07: قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ميزانية الخصوم

ميزانية الخصوم:

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	الملاحظة	N	1N
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال الغير مستعان به علاوات واحتياطات. احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية(1)			
المجموع 1			
الخصوم الغير جارية قروض وديون مالية ضرائب(مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية(2)			

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية(3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر : الجريدة الرسمية رقم 19، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قرار مؤرخ 25 مارس 2009، يحدد قواعد تقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 29.

تعريف جدول حسابات النتائج : "هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة حيث يكون الفرق بينهما نتيجة صافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة.

الإيراد – المصاريف = النتيجة".

هو بيان تلخيص للأعباء الإيرادات و المؤسسة خلال السنة المالية الحالية لتبرز النتيجة الصافية إذا كانت مكسبا أو خسارة.

وتحتوي جدول حساب النتائج حسب الطبيعة على ما يلي :

- ✓ إنتاج السنة المالية هو عبارة عن رقم الأعمال مطروح منه تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد إعانات الاستغلال التنفيذ والإنتاج المثبت
- ✓ استهلاك السنة المالية وهو عبارة عن المشتريات المستهلكة مضاف إليها الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى؛
- ✓ القيمة المضافة للاستغلال وهو الفرق بين إنتاج واستهلاك السنة المالية.
- ✓ الفائض الإجمالي من الاستغلال وهو مجموع أعباء المستخدمين، والضرائب والرسوم المدفوعة.

- ✓ النتيجة العملياتية وهي : عبارة عن الفائض الإجمالي من الاستغلال مضاف إليه منتجات العمليات الأخرى واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات مطروح منها الأعباء العملياتية الأخرى والمخصصات والاهتلاكات والمؤونات.
- ✓ النتيجة المالية وهي عبارة عن الفرق بين المنتوجات والأعباء المالية.
- ✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية وهي عبارة عن الفرق بين أعباء ومنتجات الأنشطة العادية.
- ✓ النتيجة الغير عادية وهي الفرق بين العناصر الغير عادية للمنتجات والأعباء[1].

الجدول رقم 08: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (الفترة من .....إلى.....)

البيان	الملاحظة	N	N-1
المبيعات والمنتوجات الملحقة **+تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد اصنع** **+إنتاج المثبت** **+إعانات الاستغلال**			
1. إنتاج السنة المالية			
- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2. استهلاك السنة المالية			
3. القيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
- أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
+ المنتجات العملياتية الأخرى			

[1] وردة سعاد، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS تداعيات و افاق تطبيقها على الاقتصادية الوطنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أم البواقي ص 167.

- الأعباء العملياتية الأخرى - المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة - استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات			
5. النتيجة العملياتية			
+ المنتوجات المالية - الأعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية + مجموع منتجات الأنشطة العادية - مجموع الأعباء الأنشطة العادية **مجموع منتجات الأنشطة العادية** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية (منتجات) (يجب تبيانها) العناصر غير العادية (أعباء) (يجب تبيانها)			
9. النتيجة غير العادية			
10.صافي نتيجة للسنة المالية			

المصدر : الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ 25 مارس 2009، ص 30.

يحتوي جدول حساب النتائج حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، بحيث يمكن أن نجد عدة طرق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وهذا كما يلي :

هامش الربح الإجمالي وهو عبارة عن الفرق بين رقم الأعمال وتكلفة المبيعات، النتيجة العملياتية وهي عبارة عن الفرق بين منتجات أخرى عملياتية والأعباء الإدارية، النتيجة العادية قبل الضريبة وهي عبارة عن مصاريف المستخدمين ومخصصات والاهتلاكات وأعباء مالية مطروح منها المنتوجات المالية ؛ النتيجة الصافية للسنة المالية وهي النتيجة الصافية للأنشطة العادية مضاف إليها المنتجات الغير عادية مطروح منها الأعباء غير العادية[1].

الجدول رقم09 : جدول حسابات النتائج الوظيفية (الفترة من .....إلى.....)

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
1. هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
2. النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، المخصصات للإهتلاك) منتجات مالية الأعباء المالية			
3. النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **عرض الكشوف المالية، قرار يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية**، العدد29، الصادر في تاريخ 25 مارس 2009، ص ص 24-25

اضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
4. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير عادية منتجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية (4+3)			

المصدر : الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 25 مارس 2009، ص 31.

قائمة التدفقات النقدية :

من القوائم الهامة جدا و الإجبارية في النظام المحاسبي المالي كما تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي(IAS7) "قائمة التدفقات النقدية" فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة .هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة، وهي بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات والاستغلالية التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة[1].

وهناك طريقتان للإعداد جدول التدفقات النقدية المتمثلة كما يلي :

- الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية
- الطريقة غير مباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية

بحيث يظهر جداول التدفقات النقدية بطريقتين فيما يلي :

1- الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية :

الجدول رقم 10: قائمة التدفقات وفق الطريقة المباشرة (الفترة من .....إلى.....)

[1] إليهم فؤاد، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة** NAFTAL وحدة – GPL فرع أم البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2015 ص 29.

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال : تحصيلات المقبوضات من الزبائن المدفوعات المقدمة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة **تدفقات الخزينة من قبل العناصر غير العادية** تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
=صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات عينة أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل : التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			

التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات **تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)** أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة الفترة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009، ص 35.

2- الطريقة غير المباشر لإعداد قائمة التدفقات النقدية :

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية : صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : الإهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى. تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			

=تدفقات أموال الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات التحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج			
= تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل : الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة في رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
=تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير أموال الخزينة الفترة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009، ص 36.

جدول تغيرات الأموال الخاصة : يمثل جدول تغيرات الأموال الخاصة كل ما يتعلق بحقوق أصحاب المشروع متمثلة في رأسماله ومسحوباته الشخصية والإضافات على رأس المال وصافي الأرباح أو الخسائر المدرجة في قائمة الدخل [1].

[1] حنان، رضوان حلوة، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشرة والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 126.

بحيث أن التغير في حقوق الملكية هو حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بحيث تشمل قائمة تغير أموال الخاصة على تيارين أساسين هما :

- الاستثمارات الإضافية مقدمة من المساهمين التي قد تكون بصفة نقدية أو عينية.
- التوزيعات على اصطحاب رأس المال والتي قد تتم بصورة توزيعات لأرباح محتجزة أو استرداد لرأس المال.

كما يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال للكيان خلال السنة المالية[1] .

الجدول رقم11 : جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة إصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقيم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر الغير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية						

[1] **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 26-27.

تصحيح الأخطاء الخامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر الغير المدرجة في الحسابات في						
حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009، ص 37.

المطلب الثالث :جودة المعلومة المحاسبية

تعتبر المعلومة ذو أهمية بالغة في جميع المؤسسات الاقتصادية وبصفة أساسية،حيث تلعب جودة هذه المعلومات دور مهم في إتخاذ قرارات داخل هذه المؤسسات.

أولا : تعريف المعلومات :

من بين التعاريف التي أسندت إلى المعلومات نجد أن :المعلومات هي عبارة عن مجموعة البيات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين، والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات التي تشكل خبرة ومعرفة محسومة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع،

ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين [1].

ثانيا: المعلومة المحاسبية :

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية وسنحاول تحديد تعريف لها فيما يلي :

[1] محمد عطية وآخرون، **نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات**، الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية، دار حنين للنشر، الاردن، 1996، ص 20

تعتبر المعلومات المحاسبية نوعا من المعرفة المناسبة والناتج عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في النتائج النهائية أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها.

تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة جدا، فهي أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة وهي ذات طبيعة كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المنظمة، كما أن نظم المعلومات الأولى تم تطويرها كنظم معالجة للعمليات المحاسبية.

وتعرف أيضا : هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج نهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية.

من خلال التعاريف السابقة فان "المعلومات المحاسبية عموما هي أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشاة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها[1]".

[1] حورة بوقندورة، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية** دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن سيدي أرغيسن، بأم البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التجارة تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2016-2017 ص 13.

الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية: نلخصها في الجدول التالي

جدول رقم 12 : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب كل من مجلس معايير المحاسبة الدولي iasb و مجلس معايير المحاسبة الامريكي FASB

الصفة	حسب رأي IASB	حسب رأيFASB
الملائمة	صفة أساسية	صفة أساسية
الموثوقية	صفة أساسية	صفة أساسية
قابلية للمقارنة	صفة أساسية	صفة ثانوية
الاتساق	لم ترد ضمن الصفات النوعية	صفة ثانوية
الأهمية النسبية	مكون صفة أساسية (الملائمة)	قيد
قيمة التغذية العكسية	مكون صفة أساسية (الملائمة)	مكون صفة أساسية (الملائمة)
القدرة التنبؤية	مكون صفة أساسية (الملائمة)	مكون صفة أساسية (الملائمة)
التوقيت المناسب	قيد	مكون صفة أساسية (الملائمة)
الحيادية	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	مكون صفة أساسية (الملائمة)
التمثيل الصادق	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	مكون صفة أساسية (الملائمة)
الحيطة والحذر	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الصفات النوعية
الجوهر فوق الشكل	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الصفات النوعية
العرض العادل	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الصفات النوعية
قابلية التحقق	لم ترد ضمن الصفات النوعية	لم ترد ضمن الصفات النوعية
التكلفة و المنافع	قيد	قيد

قابلية الفهم	صفة نوعية محددة للمستخدمين	صفة نوعية محددة للمستخدمين
نفعية المعلومة المحاسبية	لم ترد ضمن الصفات النوعية	صفة نوعية محددة للمستخدمين

المصدر:الجعارات خالد، **وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والثلاثون،2012ص،197-196**

ثالثا : جودة المعلومات المحاسبية :

قبل التطرق إلى تعريف جودة المعلومات المحاسبية سنقوم لتطرق أولا إلى تعريف الجودة ومن ثم جودة المعلومات ثم تعريف جودة المعلومات المحاسبية

1. تعريف الجودة :

يعد مصطلح الجودة كثر التداول في الحياة اليومية وهو يعني لمعظم الناس التفضيل .وتعرف كلمة الجودة للاتينية ا كلمة مشتقة من" Qualities"ويقصد ا طبيعة الشيء،والشخص ودرجة صلاحه، أما كلمة جودة في أصل اللغة تعود إلى النوع وتغيير كلمة الجودة عن وجود مميزات أو صفات معينة في السلعة أو الخدمة إن وجدت هذه المميزات فإنها تلبي رغبات من يشتريها أو يستعملها .

ومنه الجودة هي عبارة عن: "مجمل خصائص الكيان التي تمنح له القدرة على إرضاء حاجات معلنة ضمنية [1].

2. تعريف جودة المعلومات:

يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات، حيث يختلف مفهوم الجودة اختلاف وجهات نظر منتجي ومستخدمي المعلومات، ففي حين يرتكز منتج المعلومات على الدقة بوصفها مقياس للجودة، يرتكز مستخدمي المعلومات على المنفعة والفاعلية والتنبؤ كمقياس لهذه الجودة مع الأخذ بنظر الاعتبار تكلفة الجودة ومراعاة درجة التركيز حسب المستوى الإداري والتنظيمي.

3. مفهوم جودة المعلومة المحاسبية[2] :

[1] محمد عبد الوهاب، **أنظمة إدارة الجودة والبيئة**، دار وائل للنشر، عمان ص 16

[2] نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013، ص 35-36

أ- مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(Financial Accounting Standards Board (FASB-

اعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي تحديد أهداف القاعدة الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في تقييم البدائل المحاسبية الاختيار البديل للمعلومات الأكثر جوده وذلك لمساعدة المستخدمين(الخارجيين خاصة المستثمرين والدائنين) في ترشيد قراراتهم المعلومة المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية وبعد تحديد المجلس(ASBF) الأهداف إضافة لها تحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية في البيان رقم 2/1980 بعنوان أرقام بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وحددها في الخصائص الأساسية التالية : (الملائمة الموثوقية والمصداقية)

ب- مجلس معايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards Board (IASB)

مجلس معايير المحاسبة الدولية أو لجنة المعايير الدولية سابقا جاء إطاره الفكري السابق عام 1989 محددا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في أربع خصائص أساسية (قابلية للفهم الملائمة الموثوقية و القابلية للمقارنة),و جاء متأخرا نوعا ما حوالي عشر سنوات عن الإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبية المالية (FASB).

ج- المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي CNC – Conseil National de la Comptabilité)

ففرنسا لا يوجد فيها هيئة معايير محاسبية مثل FASB و الإعداد و الإصدار والتنظيم المعايير المحاسبية و كنتيجة لذلك لا توجد مجموعة مبادئ مقبولة قبولا عاما كما هو الحال الولايات المتحدة الأمريكية المخطط المحاسبي العام يعتبر المصدر المهم بكل اللوائح المحاسبية في فرنسا ويدار بواسطة المجلس الوطني للمحاسبة وبناء على القانون الفرنسي فان كل شركات الأعمال المسجلة بفرنسا ملزم بمسك نظام محاسبي يتفق مع المخطط المحاسبي العام في المخطط المحاسبي العام ليس مجرد دليل حسابات فقط فهو دليل محاسبين مفصل بشكل كبير جدا حيث يشتمل على تعريفات المصطلحات المحاسبية وقواعد القياس والتقييم ونماذج الكشوف المالية بمختبر أمر رقم الصادر في جانفي المؤسس بهيئة جديدة للمعايير المحاسبية الفرنسية حل المسجد الوطني بمحاسبة التنظيم المحاسبي وبدأت هذه الهيئة الجديدة عملها بداية العام 2010 .[1]

[1] مجلة التنمية الاقتصادية،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر العدد 4، 2017 ص 282

د- النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF-tem Comptable Financier Sys)

أما النظام المحاسبي المالي (SCF-Comptable Financier System) جاء يتضمن قطار المصريين حسب المادة السادسة من القانون 07/11 محدد الخصائص النوعية للمعلومات الواردة الكشوف المالية (بالملائمة والدقة واقعية مقارنة والوضوح) لكن يمكن الإشارة إلى أن(SCF) اعتمد في إطاره التصويري على معايير المحاسبة الدولية في أضافه إلى المخطط المحاسبي العام الفرنسي(PCG-Plan Comptable General) كتسمية بعض الخصائص بالمبادئ، وعاء لعل الجزائر إعادة هيكلة سيئاتها المحاسبية التي تدخل في إطار إنجاز الإصلاح المحاسبي تسعى لإعطاء دفع جديد بمهنة المحاسبة ثم تقنين العمل المحاسبي من خلال تنصيب مجلس المحاسبة الذي يخضع إلى وزارة المالية(التنصيب تم في 16 أكتوبر 2011 من قبل وزير المالية)

الشروط الضرورية لتحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية

مما يزيد من ايجابية **أي مرجع** محاسبي ويعزز قدرته على إنتاج معلومة محاسبية ذات جودة عالية هو مدى قدرته على احترام شروط معينة من أن تؤثر بالإيجاب على جودة المعلومات المحاسبية وهذه الشروط هي:

- **التحديد:أي** أن تكون المعلومة محددة بدقة.
- **السرعة:**أن سرعة الإيصال للمعلومات لها الدور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.
- **شمولية المعلومة:**يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبر عنها.
- **التأكد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

المبحث الثالث : المعايير الدولية المتحدثة عن الأدوات المالية و الإفصاح عن الأدوات المالية و جودة المعلومة المحاسبية

المطلب الاول : المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 32) و 39 (IAS)

أولا : المعيار المحاسبي الدولي (32)

1- الأدوات المالية : العرض

✓ وتناول IAS 32 – الأدوات المالية : العرض – عرض الأدوات المالية بالتزامات مالية أو حقوق ملكية، ويشمل IAS 32 متطلبات :

عرض الأدوات المالية إما كالتزامات مالية أو حقوق ملكية، ويشمل ذلك:

- متى يجب عرض أداة مالية ما كالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية بواسطة الكيان المصدر.
- كيفية فصل و عرض مكونات أداة مالية مركبة محتوية على عناصر التزام وحقوق ملكية معا.
- المعالجة المحاسبية لأدوات حقوق ملكية الكيان المعاد شراؤها (أسهم الخزينة ").[1]

✓ يكمل IAS 32 متطلبات الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية وقياسها في IAS 39 – الأدوات المالية : الاعتراف والقياس – ومتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في IFRS7 الأدوات المالية في الإفصاحات.

✓ قبل إصدار IFRS7 ، احتوى IAS 32 على متطلبات العرض والإفصاح معا وكان يحمل اسم الأدوات المالية في الإفصاح والعرض. وينقل IFRS7 الذي يصبح ساريا على الفترات السنوية البادئة في2007 /1/1 أو بعده متطلبات الإفصاح في IAS30 و IAS 32 إلى IFRS7 .

ولذلك فقد اختصر مجلس IAS B اسم IAS 32 إلى الأدوات المالية: العرض.

2- النطاق وتعريفات المصطلحات الرئيسية طبقا لد IAS 32:

✓ يسري IAS32 على كل الكيانات في عرض كل من:

- الأدوات المالية.
- عقود صافية مسواه معينة لشراء أو بيع بنود غير مالية. الأداة المالية.
- أي عقد ينشئ أصلا ماليا لكيان ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية كيان آخر.

✓ في هذا التعريف، يشير مصطلح "عقد" إلى اتفاق بين طرفين يكون لهما قدرة محدودة – إن وجدت – على تفاديه لأن الاتفاق واجب النفاذ بحكم القانون والأصل او الالتزام غير التعاقدى (مثل التزام بدفع ضرائب الدخل) لا يكون أداة مالية برغم أنه يمكن أن يترتب عليه قبض او تسليم نقود .

✓ يشمل مصطلح "الأداة المالية أدوات حقوق الملكية والأصول المالية والالتزامات المالية . هذه المصطلحات الثلاثة لها تعريفات محددة تساعد الكيانات على تقرير أي البنود يجب محاسبتها كأدوات مالية.[2]

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية مصر سبق الذكره ص 636

[2] طارق عبد العال حماد، معايير المحاية الدولية، مصدر سبق ذكره ص 11

3- أداة حقوق الملكية:

أي عقد يدل على وجود حصة متبقية في أصول كيان ما بعد خصم (أو اقتطاع) كل التزاماته .

✓ يعكس هذا التعريف المعادلة المحاسبية الأساسية التي تنص على أن حقوق الملكية تساوى الأصول ناقص الالتزامات.

ثانيا : معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

1- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ،الأدوات المالية الأعراف والقياس، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء استكمالا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) المتعلق بعرض الأدوات المالية ويعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة ي الفكر المحاسبي و الذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس اللباس والإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية.

وقد حدثت عدة تعديلات على هذا المعيار منذ صدوره عام 2000 أهمها تلك التي حدثت عام 2004 و السارية المفعول اعتبارا من 2005/1/1، وقد جاءت التعديلات الأخيرة تخفيض درجة التعقيد في المعيار من خلال توضيح متطلبات المعيار وزيادة الإرشادات التطبيقية المرفقة به واستبعاد عدم الاتساق في المعالجات المحاسبية والتفسيرات المتعلقة بالأدوات المالية فقد وردت ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الذي عنوان الإفصاحات.

2- نطاق المعيار Scope :

يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المنشآت على كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي

1- الاستثمارات في الشركات التابعة و الزميلة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها بموجب معايير المحاسبة الدولية ذوات الأرقام (27) و (28) ر (31).

2- الحقوق و الالتزامات الناجمة عن عقود الإيجار والتي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) .

3- حقوق و التزامات أصحاب العمل في ظل خطط منافع الموظفين والتي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19)

4- الأدوات المالية الصادرة من قبل المنشأة والتي تستوفي تعريف أداة حق الملكية الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (32). في حين يتوجب على حامل أداة حق الملكية تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).

5- الحقوق والالتزامات الناجمة عن عقود التأمين كما عرفها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) عدا تلك الأصول والالتزامات التي تخضع لمتطلبات هذا المعيار والمحددة بشكل واضح في المعيار (39) أو معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4).

6- عقود الضمانات الطارئة في اندماج الأعمال والخاضعة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) المتعلق بإدماج الأعمال. وهذا الإعفاء ينطبق فقط على الدامج (المشتري)

7- العقود بين الدامج (المشتري) والمورد في عمليات اندماج الأعمال لشراء أو بيع المنشأة المنوي دمجها (شرائها) في تاريخ مستقبلي.

8- الأدوات المالية و العقود والالتزامات المتعلقة بالمدفوعات على أساس السهم والخاضعة لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2).

وقد حدد المعيار بعض الالتزامات الناجمة عن تعهدات القروض التي تصدرها المنشآت شاد بمن نطاق هذا المعيار والتي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي (37) المتعلق الالتزامات الطارئة باستثناء قيام المصادر لهذه الالتزامات من خلال ممارسات مسابقة مادة لديه ببيع الأصول مباشرة و المقتناة من الالتزامات الناجمة عن تعهدات القروض والتي تخضع لمتطلبات هذا المعيار.

المطلب الثاني : الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS13 , IFRS9 , IFRS7

هناك ثلاث معايير دولية للتقارير المالية المتعلقة بالإفصاح والمتمثلة في:

1. **معيار التقارير المالية الدولي IFRS 7**: يتطلب هذا المعيار تقليم إفصاحات في البيانات المالية حول أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وكذلك أدائها المالي وذلك بإدراج معظم الإفصاحات التي كانت مطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي IAS32 التي تم إلغاءها من ذلك المعيار بصدور هذا المعيار، كما يتطلب إفصاحات عن معلومات نوعية وكمية حول التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وكيف تقوم المنشأة بإدارتها »
2. **معيار التقارير المالية الدولي IFRS9**: تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من قبل مجلس المعايير الدولية، ليكون بديلا لأكثر المعايير جدلا وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، حيث يعرض المعيار رقم ثلاث متطلبات جديدة هي : تصنيف وقياس الأدوات المالية والالتزامات المالية، انخفاض قيمة الأصول المالية المقامة بالتكلفة،

التحوط الحاسبي. ووفق هذا المعيار وخاصة الفقرة رقم 5.1.1، الأدوات المالية يتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة منقوصا منها تكاليف العملية، سوى في بعض الحالات الخاصة التي تتطلب طرف قياس أخرى غير القيمة العادلة. أما القياس اللاحق للأدوات المالية والذي تم التطرق له في الفقرة رقم4.1.1 ويقصد بالقياس اللاحق أنه في الوقت الذي طبقت فيه إدارة المؤسسة هذا المعيار، كان للمؤسسة أصول مالية معترف بها ومصنفة على أسس ومبادئ اعتراف وقياس سابقة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الذي كان مطبقا من قبل.[1]

3. **المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS13**: يجسد هذا المعيار التوجه الحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية بتبني أسلوب القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات بدلا من التكلفة التاريخية التي أظهرت سلبيات كثيرة. ويهدف هذا المعيار إلى إعطاء تعريف واضح ومفصل القيمة العادلة، وتحديد إطار واحد لمعايير قياس القيمة العادلة، كما يهدف إلى تحديد متطلبات الإفصاح المتعلقة بمقياس القيمة العادلة . ويعرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم استلامه لقاء بيع أصل، أو دفعة لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس، ويتطلب من المؤسسة عند قياس القيمة العادلة أن تحدد العناصر التالية:

- الأصل أو الالتزام المعني بموضوع القياس.
- تقديم الأساس الملائم للقياس، وهذا فيما يخص الأصول غير المالية.
- السوق الأساسي للأصل أو الالتزام.
- تقييم التقنيات الملائمة للقياس، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى توفر المعلومات اللازمة في السوق الأساسي.

كما يقدم هذا المعيار ثلاثة طرق مستعملة في قياس القيمة العادلة **طريقة السوق** وتستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والالتزامات محل القياس، **طريقة التكلفة** والتي تعكس المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما يسمى بتكلفة الاستبدال الحالية و طريقة الدخل حيث تقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية، وهذا باستخدام طريقة التحبين .

[1] طارق عبد العالي حماد، معايير المحاية الدولية، الدرا الجامعية،84 شارع زكريا غنيم، 2008، ص 15

المعايير الدولية المتحدثة عن جودة المعلومة المحاسبية

لم يرد معيار دولي خاص بجودة المعلومة المحاسبية لكن أشارت عدة معايير لذلك منها:

المعيار المحاسبي رقم 1 :عرض القوائم المالية[1] IAS1

حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من اجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشاة في فترات أخرى أو لمنشات أخرى، ويحدد هذا المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم المالية وتقديم إرشادات خاصة بهيكلها وتحديد الحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج القوائم المالية، عدل المعيار لأخر مرة عام 2007 ويطبق معدلا2009.

المعيار المحاسبي رقم39: الذي يعرض شروط معينة لعرض الأدوات الملية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

[1] مأمون حمدان، معايير المحاسبة الدولية، الدورة التحضيرية للمتقدمين لامتحانات المحاسبين القانونيين دمشق،2008/11/24و لغاية 2008/12/03

خاتمة الفصل :

تعد الادوات المالية ذات الاستخدام العام اهم ما تطرقت له معايير الابلاغ المالي الدولية حيث تناولت الاطار الفكري لإعدادها وعرضها و الذي يضم مستخدمي القوائم المالية أهدافها الغرض الاساسي منها لإعدادها و الخصائص النوعية للمعلومة المالية .

كما تعتبر المعلومات المحاسبية ذات الجودة الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار وذلك لأهميتها، حيث تؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية، ولكن لابد لها من صفات وخصائص ومعايير جودة حتى تزيد من قيمة تلك الوحدات، كما يجب توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص الكيفية من حيث الملائمة ودرجة الاعتماد عليها حتى يستفيد سيفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات .

هناك العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تطرقت مباشرة للأدوات المالية سواء من ناحية العرض أو الإفصاح أو القياس أو الاعتراف بما فيها المشتقات المالية ونسميها معايير خاصة،ومنها ما تطرق لها بطريقة غير مباشرة لأنها لا تتاثر نسميها معايير عامة، وعليه سنتناول المعايير الخاصة وهي المعيار الدوليias 32 الذي تناول عرض القوائم المالية

IFRS7 الذي تناول الإفصاح عنها والمعيار IFRS 13 عرض القوائم المالية،والمعيار7

القياس بالقيمة العادلة لمل له من علاقة بالأدوات المالية، .وذلك للإحاطة بكل المعايير التي تناولت الأدوات المالية في مضمونها .

الفصل الثاني :

دراسة ميدانية من وجهة نظر عينة من الاكاديميين و الممارسين لمهنة المحاسبة

تمهيد:

قصد الإحاطة بالموضوع والإلمام أكثر بجوانب الدراسة، وكذا محاولة الإجابة على الإشكالية المقترحة في مقدمة هذه الدراسة التي تهدف بشكل عام إلى التعرف على محاسبة الأدوات المالية ودورها في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة، حيث تم الاعتماد على جانب تطبيقي متمثل في دراسة ميدانية من وجهة نظر عينة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية ولاية سوق أهراس وكذا عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في ولاية سوق أهراس، وذلك بتصميم استبيان يحتوي مجموعة من الأسئلة والعبارات التي تساعدنا في دراسة الحالة للإحاطة بأبعاد الدراسة واستكمال وتفسير النتائج ومحاولة الخروج منها ببعض الاقتراحات والتوصيات.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول حول منهجية البحث الميداني من خلال تقديم المجتمع والعينة، أداة البحث الميداني واختبار الثبات والصدق للاستبيان، وجاء المبحث الثاني لعرض كل من الدراسة الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة البحث، تحليل الاتجاه العام لإجابات العينة حول محاور الدراسة، وكذا تحليل الارتباط حول محور محاسبة الأدوات المالية ومحور جودة المعلومة المحاسبية، أما المبحث الثالث والأخير فقد تم من خلاله تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للبيانات الجانب الميداني

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث الميداني

بعد التطرق لموضوع البحث من الناحية النظرية في الفصل السابق والوقوف على مختلف جوانبه كان لا بد من إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية من وجهة نظر مجموعة من الأساتذة الجامعيين التابعين لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية، إضافة إلى وجهة نظر مجموعة من ممارسي مهنة المحاسبة حيث نستعرض من خلال هذا المبحث المجتمع والعينة، أداة البحث الميداني، اختبار الثبات والصدق لأداة البحث الميداني.

المطلب الأول: المجتمع والعينة المدروسة

أولا: المجتمع والعينة

1. المجتمع المدروس:

يتألف مجتمع البحث من الأساتذة الجامعيين بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية لجامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية الذين لهم تخصص أو الذين لهم اهتمام في مجال البحث العلمي بالمحاسبة والتدقيق، كما يتألف أيضا من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في ولاية سوق أهراس ممثلين سواء في محافظي الحسابات أو الخبراء المحاسبيين، حيث سيتم تقسيم المجتمع المدروس إلى طبقتين كما يلي:

أ. **طبقة الأكاديميين (الأساتذة الجامعيين):** وتضم 69 أستاذ مقسمين حسب الرتب العلمية كما يلي:

- أستاذ التعليم العالي: 06 أستاذ.
- أستاذ محاضر قسم أ: 38 أستاذ.
- أستاذ محاضر قسم ب: 12 أستاذ.
- أستاذ مساعد قسم أ: 10 أستاذ.
- أستاذ مساعد قسم ب: 01 أستاذ.

منهم تسعة أساتذة لهم ارتباط مباشر بتخصص المحاسبة والتدقيق والباقي منهم من له اهتمام بهذا التخصص من خلال البحوث العلمية والميولات الشخصية.

ب. **طبقة ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق:** وتضم 17 ممارس لمهنة المحاسبة والتدقيق في ولاية سوق أهراس ممثلين في 13 محافظ حسابات أربع خبراء محاسبيين،

2. العينة المدروسة:

بعد تحديد مجتمع الدراسة تم اختيار عينة طبقية من 20 مبحوث بطريقة المعاينة العشوائية، بحيث تتكون من طبقتين، طبقة الأكاديميين بمجموع 09 مبحوثين، وطبقة الممارسين لمهنة المحاسبة بمجموع 11 مبحوث،

المطلب الثاني: أداة البحث الميداني

تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية، بحث تم تقسيم هذه الاستمارة إلى ثلاث أبعاد، البعد الأول حول البيانات الشخصية، البعد الثاني حول المتغير المستقل محاسبة الاداوت المالية، البعد الثالث حول المتغير التابع جودة المعلومة المحاسبية.

1. المحور الأول: البيانات الشخصية

تم في هذا المحور تحديد الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة من خلال الاعتماد على ثلاث متغيرات تمثلت في صفة المبحوث (أكاديمي/ ممارس لمهنة المحاسبة)، كما تم تحديد المستوى الدراسي (مهني، ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه، تأهيل جامعي)، بالإضافة إلى تحديد الخبرة (1-5/ 6-10/ 11-15/ 16-20/ 21-25/ 26-30) سنة.

2. المحور الثاني: محاسبة الأدوات المالية

تطرقنا في هذا المحور أسئلة تخص محاسبة الأدوات المالية، وذلك من خلال سؤال الأكاديميين وممارسي مهنة المحاسبة عن مفهوم الأدوات المالية، وكيفية التسجيل المحاسبي للعمليات المتعلقة بالأدوات المالية، بحيث تم اقتراح خمس اختيارات للإجابات وفق سلم ليكارت (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وفق الأوزان (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي.

3. المحور الثالث: جودة المعلومة المحاسبية

تطرقنا في هذا المحور أسئلة تخص محاسبة الأدوات المالية، وذلك من خلال سؤال الأكاديميين وممارسي مهنة المحاسبة عن جودة المعلومة المحاسبية، وأهم المعايير الدولية والوطنية للمحاسبة التي تطرقت لموضوع الجودة والإفصاح في المعلومة المحاسبية، بحيث تم اقتراح خمس اختيارات للإجابات وفق سلم ليكارت (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وفق الأوزان (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي.

المطلب الثالث: اختبار الثبات والصدق لأداة البحث الميداني

أولا: اختبار الثبات لأداة البحث الميداني

يتم اختبار ثبات الاستمارة باستعمال معامل ألفا كرومباخ الذي يكون دوما محصورا بين الصفر والواحد، إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من 0.6 يمكن القول انه إذا تم إعادة توزيع نفس عدد الاستمارات على نفس العينة أو عينة مماثلة من المجتمع فإن نسبة التطابق في الإجابات تكون أكبر من 60% أي أن الاستمارة تمتاز بالثبات.

من خلال مخرجات برنامج SPSS وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): اختبار الثبات لأداة البحث الميداني (معامل ألفا كرومباخ)

عدد العبارات	جذر معامل ألفا كرومباخ
26	0.813

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

يتضح من خلال الجدول أن معامل ألفا كرومباخ هو 0.813 وهو أكبر من 0.6 وهو مؤشر ممتاز، مما يعني أن الاستمارة تمتاز بالثبات حتى لو أعيد توزيعها على نفس العينة أو على عينة أخرى من نفس المجتمع.

أولا: اختبار الصدق لأداة البحث الميداني

يتم اختبار صدق الاستمارة باستعمال جذر معامل ألفا كرومباخ الذي يكون دوما محصورا بين الصفر والواحد، إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من 0.8 يمكن القول أن الاستبيان يمتاز بالصدق وقادر على تحقيق أهداف البحث

من خلال مخرجات برنامج SPSS وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): اختبار الصدق لأداة البحث الميداني (جذر معامل ألفا كرومباخ)

عدد العبارات	جذر معامل ألفا كرومباخ
26	0.901

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

يتضح من خلال الجدول أن جذر معامل ألفا كرومباخ هو 0.901 وهو أكبر من 0.8 وهو مؤشر ممتاز، مما يعني أن الاستمارة تمتاز بالثبات حتى لو أعيد توزيعها على نفس العينة أو على عينة أخرى من نفس المجتمع.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية تحليل الاتجاه العام لإجابات العينة

المطلب الأول :الدراسة الوصفية للخصائص الديمغرافية للعينة

في هذه المرحلة من التحليل نقوم بعرض كل الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة في شكل جداول نسبية وأشكال بيانية، وحسب دراستنا السابقة لدينا ثلاث خصائص: صفة المبحوث (أكاديمي/ ممارس لمهنة المحاسبة)، كما تم تحديد المستوى الدراسي (مهني/ ليسانس/ ماستر/ ماجستير/ دكتوراه/ تأهيل جامعي)، بالإضافة إلى تحديد الخبرة (1-5/ 6-10/ 11-15/ 16-20/ 21-25/ 26-30) سنة، ويمكن عرض هذه الخصائص كما يلي:

1. صفة المبحوث:

يمكن تبيان تكرارات خاصية صفة المبحوث لأفراد العينة المدروسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية صفة المبحوث

صفة المبحوث	التكرارات	النسبة المئوية
أكاديمي (أستاذ جامعي)	09	% 45
ممارس لمهنة الحاسبة	11	% 55
المجموع	**20**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

من الجدول يظهر لنا توزيع النسب حسب خاصية صفة المبحوث لأفراد العينة، حيث نجد أن نسبة الممارسين لمهنة المحاسبة 55% بما يقدر ب 11 ممارس، ونسبة الأكاديميين 45% ما يعادل 9 أساتذة جامعيين، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية صفة المبحوث

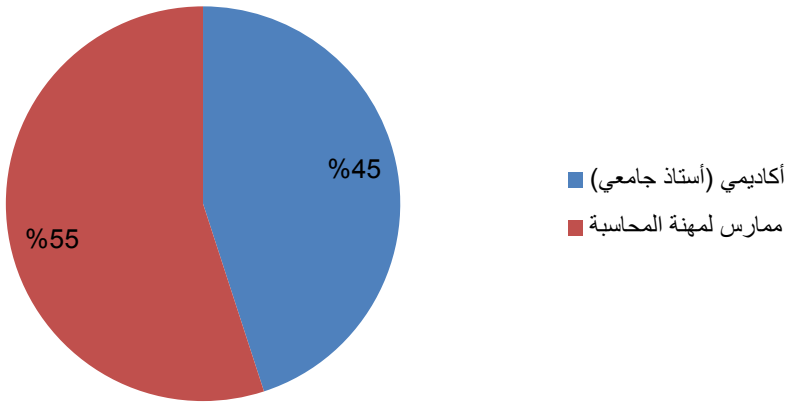

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. المستوى الدراسي:

يمكن تبيان تكرارات خاصية المستوى الدراسي لأفراد العينة المدروسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المستوى الدراسي

صفة المبحوث	التكرارات	النسبة المئوية
مهني	03	% 15
ليسانس	06	% 30
ماستر	02	% 10
ماجستير	01	% 05
دكتوراه	04	% 20
تأهيل جامعي	04	% 20
المجموع	**20**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

من الجدول يظهر لنا توزيع النسب حسب خاصية المستوى الدراسي لأفراد العينة، حيث نجد أن النسبة المئوية لحاملي مؤهل المهني 15%، النسبة المئوية لحاملي مؤهل الليسانس 30%، النسبة المئوية لحاملي مؤهل الماستر 10%، النسبة المئوية لحاملي مؤهل الماجستير 05%، النسبة المئوية لحاملي مؤهل دكتوراه 20%، النسبة المئوية لحاملي مؤهل تأهيل جامعي 20%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(3): تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية المستوى الدراسي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. الخبرة المهنية:

يمكن تبيان تكرارات خاصية الخبرة المهنية لأفراد العينة المدروسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية

صفة المبحوث	التكرارات	النسبة المئوية
من 01 إلى 05 سنوات	03	% 15
من 06 إلى 10 سنوات	10	% 50
من 11 إلى 15 سنوات	02	% 10
من 16 إلى 20 سنوات	02	% 10
من 21 إلى 25 سنوات	02	% 10
من 26 إلى 30 سنوات	01	% 05
المجموع	**20**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

من الجدول يظهر لنا توزيع النسب حسب خاصية الخبرة المهنية لأفراد العينة، حيث نجد أن النسبة المئوية لحاملي لمن لهم خبرة من 01 إلى 05 سنوات هي 15%، النسبة المئوية لحاملي لمن لهم خبرة من 06 إلى 10 سنوات هي 50%، النسبة المئوية لحاملي لمن لهم خبرة من 11 إلى 15 سنوات هي 10%، النسبة المئوية لحاملي لمن لهم خبرة من 16 إلى 20 سنوات هي 10%، النسبة المئوية لحاملي لمن لهم خبرة من 21 إلى 25 سنوات هي 10%، النسبة المئوية لحاملي لمن لهم خبرة من 26 إلى 30 سنوات هي 10%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(4): تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية

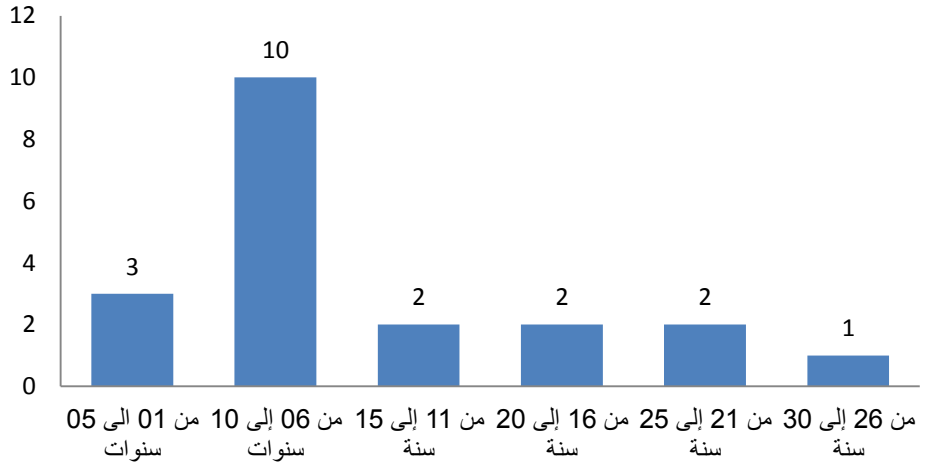

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثاني: الاتجاه العام للإجابات (المتوسط الحسابي والانحراف لإجابات العينة)

قصد معرفة الاتجاه العام (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات العينة لكل عبارة في المحور أو للمحور ككل، لابد من إنشاء متغير جديد يمثل إجابات العينة حول المحور ككل، مثلا نرمز لمتغير إجابات المحور الثاني (المتغير المستقل محاسبة الأدوات المالية بالرمز (R1)، ونرمز لمتغير إجابات المحور الثالث (المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية) بالرمز (R2). بحيث يتم تحليل الاتجاه العام لإجابات العينة المدروسة من خلال تحديد قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري قصد مقارنتها مع القيم المعيارية ومعرفة اختيار العينة ككل لكل عبارة على حدا أو للمحور ككل، بحيث تحدد أوزان كل اختيار من اختيار سلم ليكارت الخماسي مثلا كما يلي:

الاختيار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
القيمة	1,79 – 1,00	2,59 – 1,80	3,39 – 2,60	4,19 – 3,40	5,00 – 4,20

أولا: الاتجاه العام لإجابات العينة حول محور المتغير المستقل محاسبة الأدوات المالية (R1)

الجدول رقم (18): الاتجاه العام لإجابات العينة حول المحور (R1)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختيار
العبارة س 01	4.30	0.732	موافق بشدة
العبارة س 02	4.30	0.656	موافق بشدة
العبارة س 03	4.65	0.489	موافق بشدة
العبارة س 04	4.55	0.510	موافق بشدة
العبارة س 05	4.60	0.502	موافق بشدة
العبارة س 06	4.10	0.640	موافق
العبارة س 07	4.55	0.686	موافق بشدة
العبارة س 08	4.15	0.587	موافق بشدة
العبارة س 09	4.10	0.640	موافق
العبارة س 10	4.45	0.686	موافق بشدة
العبارة س 11	4.35	0.587	موافق بشدة
العبارة س 12	4.55	0.686	موافق بشدة
المحور ككل	**4.39**	**0.211**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

وبالتعليق على اتجاه إجابات العينة على عبارات المحور الثاني (R1) ككل نجد أن قيمة المتوسط الحسابي 4.39 بانحراف معياري 0.211، وبما أن قيمة المتوسط الحسابي تقع ضمن مجال الاختيار موافق بشدة (4.20-5.00) ومنه يمكن القول أن الاتجاه العام لإجابات العينة حول المحور الثاني (R1) ككل تمركزت حول الاختيار موافق بشدة، مما يعكس المعرفة الجيدة بالأدوات المالية وكيفية معالجة العمليات المتعلقة بها محاسبيا على الأقل من قبل أفراد العينة المدروسة.

ثانيا: الاتجاه العام لإجابات العينة حول محور المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية (R2)

الجدول رقم (19): الاتجاه العام لإجابات العينة حول المحور (R2)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختيار
العبارة ع 01	4.55	0.604	موافق بشدة
العبارة ع 02	4.80	0.410	موافق بشدة
العبارة ع 03	4.20	0.523	موافق بشدة
العبارة ع 04	3.70	0.470	موافق
العبارة ع 05	4.70	0.571	موافق بشدة
العبارة ع 06	4.50	0.606	موافق بشدة
العبارة ع 07	4.55	0.510	موافق بشدة
العبارة ع 08	4.65	0.489	موافق بشدة
العبارة ع 09	4.70	0.470	موافق بشدة
العبارة ع 10	4.55	0.510	موافق بشدة
العبارة ع 11	4.45	510	موافق بشدة
العبارة ع 12	4.45	510	موافق بشدة
العبارة ع 13	3.85	0.366	موافق
العبارة ع 14	4.45	0.510	موافق بشدة
المحور ككل	**4.44**	**0.079**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

وبالتعليق على اتجاه إجابات العينة على عبارات المحور الثاني (R1) ككل نجد أن قيمة المتوسط الحسابي 4.44 بانحراف معياري 0.079، وبما أن قيمة المتوسط الحسابي تقع ضمن مجال الاختيار موافق بشدة (4.20-5.00)، ومنه يمكن القول أن الاتجاه العام لإجابات العينة حول المحور الثاني (R1) ككل تمركزت حول الاختيار موافق بشدة، مما يعكس أن أفراد العينة يولون أهمية كبيرة لجودة المعلومة المحاسبية وكذا المعايير الدولية أو الوطنية المتعلقة بالجودة أو الإفصاح وطرق إعداد التقارير المالية.على الأقل من قبل أفراد العينة المدروسة.

المطلب الثالث: حساب معامل الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة

الغرض من هذه الخطوة هو تحديد مقدار الارتباط بين المتغيرين المستقل (X) في المحور الثاني والمتغير التابع (Y) في المحور الثالث، وكذا تحديد نوع العلاقة بينهما هل هي علاقة طردية أو عكسية، ومن المعروف أن معامل الارتباط يأخذ دوما قيمة محصورة بين (1) و (1-)، بحيث إذا كانت قيمته موجبة كانت العلاقة بين المتغيرين (X) و(Y)علاقة طردية، أما إذا كانت قيمته سالبة كانت العلاقة عكسية، وكلما اقتربت قيمته من الواحد (1) أو (1-) كانت العلاقة بين المتغيرين علاقة قوية، أما إذا اقتربت من الصفر طردية كانت العلاقة ضعيفة كما يلي:

الشكل رقم (5): شكل يوضح العلاقة بين R2 , R1

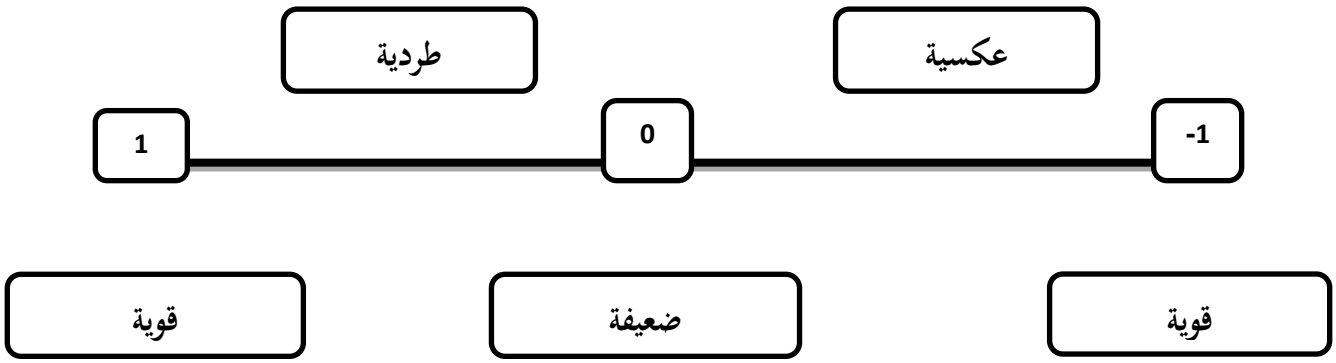

المصدر: بن بوزيد سليمان: سلسلة دليل الطالب في استخدام برنامج SPSSلتحليل نتائج الاستبيان

بعد إدخال البيانات الميدانية في برنامج SPSS وإجراء اختبار الارتباط كانت النتائج كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): معامل الارتباط بالنسبة ل R1 , R2

Corrélations

		R1	R2
R1	Corrélation de Pearson	1	.631**
	Sig. (bilatérale)		.001
	N	20	20
R2	Corrélation de Pearson	.631**	1
	Sig. (bilatérale)	.001	
	N	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بين محوري الدراسة (R1) و (R2) مساوي للقيمة 0.631 بمستوى معنوية 0.001، وبالرجوع للسلم السابق نلاحظ أن القيمة تقع في المجال أكبر من 0.5 بالموجب وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين متغيري الدراسة علاقة طردية قوية نوعا ما، وهذا يعني أن لمحاسبة الأدوات المالية دور في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الثالث: الاختبارات الإحصائية لنتائج البحث الميداني

المطلب الأول: اختبار طبيعية البيانات الميدانية للاستبيان

قصد معرفة مدى إتباع التوزيع الإحصائي لبيانات البحث الميداني للتوزيع الطبيعي نستعمل أشهر اختبارين من الاختبارات التي يوفرها برنامج (SPSS)، الأول هو اختبار كولموغوروف سميرنوف والثاني اختبار شبيرو ويلك، وذلك حتى تتم معرفة معلمية أو لامعلمية البيانات الميدانية لتحديد أي من الاختبارات الإحصائية التي ستستعمل في دراسة وتحليل تأثير الخصائص الديمغرافية على إجابات العينة المدروسة حول محاور الدراسة (A) و(B).

أولا: اختبار الطبيعية كولموغروف سميرنوف للبيانات الميدانية للاستبيان

للقيام باختبار كولموغروف سميرنوف لتحديد مدى طبيعية البيانات الميدانية للاستبيان نضع الفرضيتين التاليتين:

- **فرضية العدم (H_0)**: بيانات محاور الدراسة متغير محاسبة الأدوات المالية (R1)، متغير جودة المعلومة المحاسبية (R2) تتبع التوزيع الطبيعي، وتقبل هذه الفرضية لما يكون مستوى المعنوية (sig) أكبر من 0,05.
- **فرضية البديل (H_1)**: بيانات محاور الدراسة متغير محاسبة الأدوات المالية (R1)، متغير جودة المعلومة المحاسبية (R2) تتبع التوزيع الطبيعي، وتقبل هذه الفرضية لما يكون مستوى المعنوية (sig) أكبر من 0,05.

وبالرجوع إلى برنامج (SPSS) كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار الطبيعية للبيانات الميدانية للاستبيان

	قيمة الإحصائية	درجة الحرية	مستوى المعنوية
المحور (**R1**)	1.064	19	0.463
المحور (**R2**)	0.945	19	0.586

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة مستوى المعنوية لاختبار الطبيعية كولموغوروف سميرنوف بالنسبة لبيانات المحور الأول (R1) المتعلق بمتغير محاسبة الاداوت المالية بقيمة 0.463 وهذه القيمة أكبر

من مستوى المعنوية الحرج 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية (H_0) ونرفض الفرضية (H_1)، بمعنى بيانات المحور الأول (R1) تتبع التوزيع الطبيعي.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة مستوى المعنوية لاختبار كولموغوروف سميرنوف بالنسبة لبيانات المحور الأول (R2) المتعلق بمتغير جودة المعلومة المحاسبية بقيمة 0.586 وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية الحرج 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية (H_0) ونرفض الفرضية (H_1)، بمعنى بيانات المحور الأول (R2) تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: اختبار الفرق بين متوسطين (t.test)

يستعمل هذا الاختبار قصد معرفة مدى تأثير المتغيرات الوصفية أو النوعية للدراسة التي تحتمل حدثين فقط على إجابات العينة على محاور الدراسة، وفي دراستنا هذه لدينا متغير صفة المبحوث يحتمل حدثين فقط هما أكاديمي أو أستاذ جامعي وكذا ممارس لمهنة المحاسبة، وبالتالي يمكن إجراء هذا الاختبار.

نضع الفرضيتين:

- **فرضية العدم (Ho)**: لا توجد فروق بين متوسطي إجابات العينة على محاور الدراسة (R1) و(R2) تبعا لمتغير صفة المبحوث، أو لا يوجد تأثير لمتغير صفة المبحوث على إجابات العينة على محاور الدراسة بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى المعنوية أكبر من القيمة 0.05.
- **فرضية البديل (H_1)**: لا توجد فروق بين متوسطي إجابات العينة على محاور الدراسة (R1) و(R2) تبعا لمتغير صفة المبحوث، أو لا يوجد تأثير لمتغير صفة المبحوث على إجابات العينة على محاور الدراسة بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى المعنوية أقل من القيمة 0.05.

بالاعتماد على برنامج (SPSS) كانت النتائج لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار فرق المتوسطين (t. Student)

	الإحصائية المحسوبة (t)	درجة الحرية (ddl)	مستوى المعنوية (Sig)
المحور (R1)	1.395	18	**0.367**
المحور (R2)	1.934	18	**0.294**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لتأثير متغير صفة المبحوث على إجابات العينة على المحور الثاني (R1) والمساوية للقيمة 0.367 أي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية (Ho) بمعنى لا يوجد تأثير لمتغير صفة المبحوث على إجابات العينة بالنسبة لمحور محاسبة الأدوات المالية.
- قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لتأثير متغير صفة المبحوث على إجابات العينة على المحور الثالث (R2) والمساوية للقيمة 0.294 أي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية (Ho) بمعنى لا يوجد تأثير لمتغير صفة المبحوث على إجابات العينة بالنسبة لمحور جودة المعلومة المحاسبية.

المطلب الثالث: اختبار الفرق المتوسطات (ANOVA ONE WAY)

يستعمل هذا الاختبار قصد معرفة مدى تأثير المتغيرات الوصفية أو النوعية للدراسة التي تحتمل أكثر من حدثين على إجابات العينة على محاور الدراسة، وفي دراستنا هذه لدينا متغير المستوى الدراسي ومتغير الخبرة المهنية يحتمل أكثر من حدثين وبالتالي يمكن إجراء هذا الاختبار.

أولا: اختبار الفرق المتوسطات (ANOVA ONE WAY) لتأثير المستوى الدراسي

نضع الفرضيتين:

- **فرضية العدم (Ho)**: لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة (R1) و(R2) تبعا لمتغير المستوى الدراسي، أو لا يوجد تأثير لمتغير المستوى الدراسي على إجابات العينة على محاور الدراسة بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى المعنوية أكبر من القيمة 0.05.
- **فرضية البديل (H_1)**: توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة (R1) و(R2) تبعا لمتغير المستوى الدراسي، أو يوجد تأثير لمتغير المستوى الدراسي على إجابات العينة على محاور الدراسة بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى المعنوية أكبر من القيمة 0.05.

بالاعتماد على برنامج (SPSS) كانت النتائج لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار (ANOVA ONE WAY) لتأثير خاصية المستوى الدراسي

	الإحصائية المحسوبة (F)	درجة الحرية (ddl)	مستوى المعنوية (Sig)
المحور (R1)	2.564	19	**0.587**
المحور (R2)	2.672	19	**0.723**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لتأثير متغير المستوى الدراسي على إجابات العينة على المحور الثاني (R1) والمساوية للقيمة 0.587 أي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية (Ho) بمعنى لا يوجد تأثير لمتغير صفة المستوى الدراسي على إجابات العينة بالنسبة لمحور محاسبة الأدوات المالية.
- قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لتأثير متغير المستوى الدراسي على إجابات العينة على المحور الثالث (R2) والمساوية للقيمة 0.723 أي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية (Ho) بمعنى لا يوجد تأثير لمتغير المستوى الدراسي على إجابات العينة بالنسبة لمحور جودة المعلومة المحاسبية.

ثانيا: اختبار الفرق المتوسطات (ANOVA ONE WAY) لتأثير الخبرة المهنية

نضع الفرضيتين:

- **فرضية العدم (Ho)**: لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة (R1) و(R2) تبعا لمتغير الخبرة المهنية، أو لا يوجد تأثير لمتغير الخبرة المهنية على إجابات العينة على محاور الدراسة بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى المعنوية أكبر من القيمة 0.05.
- **فرضية البديل (H_1)**: توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة (R1) و(R2) تبعا لمتغير الخبرة المهنية ، أو يوجد تأثير لمتغير الخبرة المهنية على إجابات العينة على محاور الدراسة بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى المعنوية أكبر من القيمة 0.05.

بالاعتماد على برنامج (SPSS) كانت النتائج لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (24): نتائج اختبار (ANOVA ONE WAY) لتأثير خاصية الخبرة المهنية

	الإحصائية المحسوبة (F)	درجة الحرية (ddl)	مستوى المعنوية (Sig)
المحور (R1)	3.224	19	**0.303**
المحور (R2)	3.082	19	**0.223**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لتأثير متغير الخبرة المهنية على إجابات العينة على المحور الثاني (R1) والمساوية للقيمة 0.303 أي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية (Ho) بمعنى لا يوجد تأثير لمتغير صفة الخبرة المهنية على إجابات العينة بالنسبة لمحور محاسبة الأدوات المالية.

قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لتأثير متغير الخبرة المهنية على إجابات العينة على المحور الثالث (R2) والمساوية للقيمة 0.223 أي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية (Ho) بمعنى لا يوجد تأثير لمتغير الخبرة المهنية على إجابات العينة بالنسبة لمحور جودة المعلومة المحاسبية.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بإجراء دراسة حالة لجامعة مُحَّد الشريف مساعدية ، بحيث وزعنا الاستمارة على اساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، و عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في ولاية سوق أهراس ومن خلال الدراسة لإجابات الاساتذة و المهنيين و بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSتوصلنا لمجموعة من النتائج الخاصة بتحديد دور محاسبة الادوات المالية في الرفع من جودة المعلولة المحاسبية داخل المؤسسة .

و بالتالي فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاساتذة لديهم دراية كافية بأهمية كل من محاسبة الادوات المالية ودورهما في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة ، وضع الإجراءات المناسبة لتحقيق ذلك، رغم ذلك لا تزال المؤسسات الجزائرية تعاني من نقص في التعامل ب الاوراق المالية ، ولم تستطع مواكبة التطورات العالمية لضعف الجهاز المحاسبي الجزائري .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع محاسبة الأدوات المالية و دورها في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة الذي تم تقسيمه الى فصلين الفصل الاول تم فيها التطرق الى الاطار النظري للأدوات المالية و كذلك جودة المعلومة المالية والفصل الثاني كان على شكل استبيان تم الوصول للنتائج التالية:

- الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما أو التزام مالي، أو حق ملكية لمنشأة أخرى .
- حسب المعيار IAS32 أن الأدوات المالية تشمل على الأدوات المالية الأولية (التقليدية) مثل المدينون والدائنون وأدوات حق الملكية، كما تشمل أيضا الأدوات المالية المشتقة عنها مثل حقوق الخيار المالية والعقود الآجلة وعقود المبادلة .
- تنقسم الادوات المالية إلى : الأدوات المالية ذات حق الملكية تتضمن (الاسهم بأنواعها) و أدوات الدين (السندات بانواعها).
- الاسواق المالية هي: الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتريها، بغض النظر عن الوسيلة التي تحقق هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه، بشرط توفر قنوات اتصال فعالةّ بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأسعار السائدة في أي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه.
- تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية.
- حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار و تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.
- المعلومات هي عبارة عن مجموعة البيات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين، والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات التي تشكل خبرة ومعرفة محسومة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين.

- يحدد SCF الخصائص النوعية للمعلومات الواردة الكشوف المالية (بالملائمة والدقة واقعية مقارنة والوضوح) لكن يمكن الإشارة إلى أن(SCF) اعتمد في إطاره التصويري على معايير المحاسبة الدولية.
- يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ،الأدوات المالية الأعراف والقياس، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء استكمالا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) المتعلق بعرض الأدوات المالية ويعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة ي الفكر المحاسبي و الذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس اللباس والإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية.
- يفرض المعيارIFRS7 تقييم إفصاحات في البيانات المالية حول أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وكذلك أدائها المالي وذلك بإدراج معظم الإفصاحات التي كانت مطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي IAS32 التي تم إلغاءها من ذلك المعيار بصدور هذا المعيار .
- يجسد المعيار **IFRS13**التوجه الحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية بتبني أسلوب القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات بدلا من التكلفة التاريخية التي أظهرت سلبيات كثيرة. ويهدف هذا المعيار إلى إعطاء تعريف واضح ومفصل القيمة العادلة .
- تصنف الأدوات المالية وفق الميزانية إلى أصول مالية جارية وأصول مالية غير جارية، وتصنف وفق مدونة الحسابات التي تضمنتها الحسابات ح 50 /، ح 52 /، ح 26 /، ح 27 /وهذا لأغراض المعالجة المحاسبية .
- يمتلك كل من الاكاديميين و المهنيين في المحاسبة دراية كافية بأهمية كل من محاسبة الادوات المالية ودورهما في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة .
- لضعف الجهاز المحاسبي الجزائري مما ادى إلى عدم تبني ثقافة الاوراق المالية

الاقتراحات و التوصيات :

- من الضروري زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يعزز قدرتهم في استيعاب و فهم المعلومات المعروضة والاستفادة منها
- إن العمل على توفير معلومات ذات جودة يتطلب من ممتهني المحاسبة إيجاد التماسك

والتنسيق بين مقومات هذه المهنة و المتمثلة في : الإطار الفكري، المعايير المحاسبية، التأهيل العلمي والعملي للمحاسب، قواعد السلوك وآداب المهنة والالتزام بالعمل وفقها .

- العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أوسع للأدوات المالية من طرف المؤسسات ، المستثمرين وصناع القرار .
- العمل على تطوير بورصة الجزائر حتى يتم تفعيل عمل الادوات المالية .

اختبار الفرضيات :

الفرضية 01:الادوات المالية هي أصول غير مادية تعكس أداة ملكية كالأسهم أو أداة مديونية كالسندات، ويتم تسجيل العمليات المتعلقة بها محاسبيا من خلال أسس وقواعد يحددها كل من SCF و المعايير IAS .

فرضية مؤكدة من خلال عدة تعاريف للادوات المالية و كذلك من خلال ما جاء به كل من النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية .

الفرضية 02 :اعداد القوائم المالية وفق الأسس و القواعد يحددها كل من SCF و المعايير IAS يساهم في تقديم معلومات ذات جودة لمستخدمي القوائم المالية تتميز بالموثوقية و الشفافية و القابلية للمقارنة و تعبر عن الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة .

فرضية مؤكدة بحكم أن كل من SCF و المعايير IAS هي الاسس التي تعد وفقها القوائم المالية و من ضمن مبادئها أن تتميز هذه القوائم ب بالموثوقية و الشفافية و القابلية للمقارنة كما أن كل كل من SCF و المعايير IASهما المرجعيتان الوحيدان اللذان تعد من خلالهما القوائم المالية .

الفرضية 03: من بين المعايير التي عالجت كل من الادوات المالية و كذالك جودة المعلومة المحاسبية المعيار IAS7و المعيارIAS32 .

فرضية مؤكدة من بين المعايير التي عالجت كل من الادوات المالية جودة المعلومة المحاسبية المعيار IAS7و المعيار IAS32اضافة إلى بعض البنود في كل من المعيار IAS1 و IAS9 و IAS39.

الفرضية 04 :الاكاديميين و ممتهني المحاسبة لديهم دراية كافية بأهمية محاسبة الادوات المالية ودورها في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة ، لكن تأخر المؤسسات الجزائرية في هذا المجال ولم تستطع مواكبة التطورات العالمية راجع لضعف الجهاز المحاسبي و القانوني.

فرضية مؤكدة من خلال اجابات اساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة جامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية و عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في ولاية سوق أهراس على اسئلة و بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

عموما يمكن القول أن الفرضية الرئيسة (**تساهم محاسبة الادوات المالية بشكل كبير في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة في ضل النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية).**

مؤكدة من خلال تحقق الفرضيات الفرعية و مجريات الدراسة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1) مراجع باللغة العربية :

اولا : الكتب :

1)السعيد مُحَّد شعيب ، صلاح مُحَّد كامل : **المحاسبة في شركات المساهمة** ، التعليم المفتوح ،كلية التجارة ، جامعة بنها ، القاهرة ، مصر ، 2013/2012.

2) الصبان ، سمير وجمدة اسماعيل : **تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية 1967 .

3) هوام جمعة : **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات 1 الجامعية،الجزائر،2010

4) حنان، رضوان حلوة : **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشرة والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004

5) حسين القاضي،مأمون حمدان : **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، دار الثقافة للنشر،الأردن،2011

6) طارق عبد العال حماد : **معايير المحايبة الدولية** ، الدرا الجامعية ،84 شارع زكريا غنيم ، 2008

7) يحي محمود أبو طالب :**معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية**، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006

8) مُحَّد ابو نصار ، جمعة حميدات : **معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية** ،دار وائل للنشر ، عمان 2008 .

9) مُحَّد عبد الوهاب، **أنظمة إدارة الجودة والبيئة**، دار وائل للنشر، عمان .

10) مُحَّد عطية واخرون :**نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات، الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية**، دار حنين للنشر ، الاردن ، 1996 .

11) نادية فضيل :**الاوراق التجارية في القانون التجاري** ، مكتبتي العربية ، دار هومة ، الجزائر ، الطبعة 11 ،(2006)

12) سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد :**قواعد وإعداد وتصوير القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، إتحاد المصارف العربية، 2000.

13) عبد الرحمان عطية :**المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، جيطلي للنشر، الجزائر،2009

14) خالد جمال الجعرات : **مختصر معايير المحاسبة الدولية** ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014

ثانيا :المذكرات :

1) إليهم فؤاد :**تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة NAFTAL وحدة – GPLفرع أم البواقي** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، 2014/2015 .

2) بونعجة سحنون: **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية –بالإشارة إلى حالة الجزائر**– رسالة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجز ائر،2011/2010

3) بن يعيش وداد ، **تداول الاسهم و التصرف فيها في شركات الاموال** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم القانونية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري – تيزى وزو ، (2017) .

4) بن فرج زوينة : **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية و النظرية و تحديات التطبيق** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2014/2013 .

5) وردة سعاد : **معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs تداعيات و افاق تطبيقها على الاقتصادية الوطنية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة ام البواقي .2017

6) حورية بوقندورة :**جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن سيدي أرغيس – بأم البواقي**– ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التجارة تخصص محاسبة ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي 2017/2016 .

7) شافية كتاف :**دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية ، دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية** ، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2014/2013 .

8) شوقي طارق : **محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2018/2017.

9) شعاب شهيرة ، **تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير قسم: علوم التسيير ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة، 2019/2018

10) خالد عبد الرحمن جمعة يونس :**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم** ، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل ،الجامعة الاسلامية غزة (2011) .

ثالثا : الجرائد و المجلات :

1) نوي الحاج، مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية العدد9، 2013 .

2) مجلة التنمية الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر العدد 4 ، 2017 ص 282

رابع :المؤتمرات و الندوات :

1) بلعجوز حسين،**التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية**، ملتقى وطني حول التشخيص المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير،مُحَّد الشريف مساعدية،22-2012/05/23 .

2) لحسن دردوري ، **دور الادوات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية و انعكاساتها على النظام المصرفي** , الملتقى الدولي حول الازمة الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوك التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2011

3) مأمون حمدان ، **معايير المحاسبة الدولية** ، الدورة التحضيرية للمتقدمين لامتحانات المحاسبين القانونيين دمشق،2008/11/24 و لغاية 2008/12/03

4)مرازقة صالح ، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم لاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير **بعنوان : الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل** ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011 .

خامسا:القوانين والمناشير :

1)الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عرض الكشوف المالية ، قرار يحدد قواعد التقييم المحاسبة و محتوى الكشوف المالية، العدد29،الصادر في تاريخ 25 مارس 2009 .

2) المادة 389 من القانون التجاري

3) المادة 390 ، من القانون التجاري الجزائري .

سادسا :المطبوعات :

1) بوسبعين تسعديت ، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم التجارية، المالية والمحاسبية بعنوان **محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة** ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2016/2015 .

2)بن بوزيد سليمان، **التحليل المالي**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2017-2018

3) مقالتي منى ،الأوراق التجارية ، مطبوعة مقدمة لطلبة الليسانس والماستر والدكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة 8 ماي 1945 – قالمة ، 2017/2016 .

سابعا :المواقع الالكترونية :

www.iasb.org/ias.com le 13/05/2021

2) مراجع باللغة الفرنسية :

1)Bernard Raffournier – **les Normes comptables internationales"IAS/IFRS"** – 2e edition، economica، Paris، France 2005

2)Bernard raffournier، **les normes comptables internationales، economica**، paris، 1996

3)Manuel De Comptabilité Financiére Edition 2013 ,Direction Generale de e De Comptabilité ,Conseil National De La Comptabilité ,Edition ENAG ,Alger2014